« علم النفس والاهتمامات الجماهيرية »

تأليف
الأستاذ الدكتور / جابر عبدالحميد جابر
أستاذ علم النفس التربوي
جامعة قطر

«بسم الله الرحمن الرحيم»

مقدمة :-

تحفل كتب مداخل علم النفس بتحديد مجالات علم النفس . ومن الطبيعي لعلم يدرس جوانب نشاط الانسان في تفاعله مع البيئة وتكيفه أن يتفرع إلى مجالات معينة بعضها يهتم بالكشف عن الوقائع والمباديء التي تحكم السلوك الانساني وبعضها الآخر يهتم بتطبيق هذه الوقائع والمباديء على مشكلات الانسان . ويطلق على الأولى مجالات علم النفس النظري من قبيل علم النفس العام ، وعلم نفس النمو وعلم النفس الاجتماعي ، ويطلق على الثانية مجالات علم النفس التطبيقي من قبيل علم النفس الصناعي وعلم النفس التربوي وعلم النفس العلاجي . (جابر ١٩٧٦) .

وهناك جدل دائر حول دور علم النفس وعلمائه في تشكيل السياسة العامة وفي تنفيذها . ولعل هذا الجدل صورة من صور ثنائية علم النفس بل وأي علم باعتباره مشتملا على مجالات نظرية أو أساسية ومجالات عملية أو تطبيقية والعلاقة بينهما . ولقد بلور تيتشنر Titchner هذا الجدل حين ذهب إلى أن اندفاع علم النفس نحو التكنولوجيا يهدد ما يمكن أن يبلغه من آفاق علمية . O'Donnel,79

ولقد انتقل هذا الجدل القديم والتمييز بين ما هو أساسي وما هو تطبيقي إلى مجال السياسة العامة . ويذهب باندورا Bandura عام ١٩٧٤ إلى أن «علم النفس -كعلم- يهتم بالنتائج الاجتماعية لتطبيقاته وينبغي أن يفي بالتزامه الأشمل نحو المجتمع بحيث يوجه تأثيره نحو السياسة العامة ، وبحيث يضمن توظيف نتائجه لخدمة التقدم الانساني (Bandura, 1974) .

غير أن اتكنسون Atkinson يتخذ موقفا مختلفا حيث يقول «ان عمل عالم النفس هو البحث عن البيانات والمباديء والقوانين التي تزيد من فهمنا للظواهر النفسية . . . وليس هنـاك سبب يوجب على علماء النفس تبني وجهـات نظر سياسية ، غير أنـه ينبغي عليهم أن يتبنـوها كمواطنين وكأفراد . ان دور عالم النفس كعالم هو أن يقدم الحقائق على نحو متحرر من القيم بقدر الامكان . (Atkinson, 1977) .

ورغم اختـلاف هاتـين النـظرتـين فانهما تتضمنـان القـول بأن المعـرفـة السيكولوجية لها أهمية وعلاقة بالسياسة العامة ولكن إحدى النظرتين تتبنى دورا نشطا أكثر من الأخرى .

وعلى الرغم من أن كثيرا من علماء النفس شاركوا وما زالوا يشاركون عبر عقود عديدة بالبحث العلمي وبالفعل في مشكلات تؤثر في مصلحة المجتمع وأن لهذه المشاركة مضامينها المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للسياسة العامة . إلا أنه يمكن القـول أيضـا بأن علم النفس أقل انغماسا وتأثيرا في السياسة العامة من علوم اجتـماعية أخرى كالاقتصاد والعلوم السياسية والقانون . ان صانعي السياسة الاجتماعية لا يفيدون إلا بقدر ضئيل من العلوم السلوكية ومن وعلمائها .

إن أعظم ما أسهم به علم النفس في خدمة السياسة العامة هو ما حققه من تطوير في أساليب قياس الرأي العام* ومع ذلك فانه يمكن القول أن علم النفس قد انغمس في تشكيل السياسة العامة وكان لانغماسه أحيانا آثار سيئة كما حدث من جراء سوء استخدام اختبارات الذكاء المقننة واختبارات التحصيل المقننة التي أدت إلى إلحـاق الـظلم بأبناء جماعات الأقلية وبأهل الريف مقابل أهل المدن

* وتجـدر الإشارة إلى جهود محمد عثمان نجاتي حين أشرف حوالي عام ١٩٥٤م على تكوين قسم بمصلحة الاستعلامات لتحليل الرأي العام وقام بتدريس عدد من العاملين على تحليل الرأي العام كما تعكسه اتجاهات الصحف وغيرها من المواد المطبوعة في مصر باستخدام طريقة تحليل المضمون (نجاتي ، ١٩٨٦) .

وبـالآسيويين والأفـارقة مقابل الأوروبيين والأمريكيين وكان لهذا الانغماس في أحيان أخرى آثار طيبة في المجتمع كما حدث من تأثير نتائج البحوث التي أجريت على التعصب والتمييز ضد الأطفال السود والتي أدت إلى تعلمهم مع الأطفال البيض في نفس المـدارس . أي أن نتـائـج البحوث هذه المرة أدت إلى الأخذ بسياسة مستنيرة . وهكذا يتضح أن تأثير علم النفس أحياناً يكون وفق ما نهدف إليه من خدمة الفرد وتحقيق مصالحه وأحياناً يكون على عكس ما نهدف إليه .

ان القـوة الحقيقية لعلم النفس في تنمية صالح الإنسان تنبع من معرفتنا العلمية ، وليس هناك أكثر أهمية لخدمة صالح الإنسان من أن نتوصل إلى أفضل طريقة لنشر المعرفة السيكولوجية .

ونشر المعرفة السيكولوجية بين الجماهير ليس مسألة سهلة لأن السؤال هو : ما علم النفس الذي ينبغي أن يشاع وينشر بين الناس . ان إحدى الجمعيات النفسية تحتوي على سبعة وأربعين قسماً ، ويندرج في كل قسم عدد ليس بالقليل من المشتغلين بالدراسات النفسية لهم اهتمامات علمية متقاربة ومعنى هذا أن هناك تنوعاً كبيراً في علم النفس . وأن علم النفس قد قدم نماذج علمية عديدة متميزة للبحث العلمي والتحليل النظري ولقد ذهب كوخ عام ١٩٨٠ Koch إلى أنه من الأجدر بنا أن نطلق على علم النفس «الدراسات النفسية» Psychological Studies بسبب ما به من تنوع وعدم اتساق وتماسك (Koch, 1980) .

ان تقديم علم النفس للآخرين ليس عملاً سهلاً ذلك أنه يوجد أيضاً في كل مجتمع مقاومة متأصلة للمستحدثات السيكولوجية ولا يقدر على معرفة ذلك إلا من خبروا هذا العمل .

ان حل المشكـلات الاجتـماعية يعتـبر بصفـة عامة أكثر صعوبة من حل المشكلات العلمية . ذلك أن المشكلة الاجتماعية تتضمن متغيرات مستقلة أكثر ولا يمكن حلها في النهاية حتى نحمل المجتمع أو نقنعه بتبني الحل والأخذ به . فكثيرون من الذين حاولوا أن يدخلوا الممارسات السيكولوجية السلمية في المدارس

والعيادات الصحية والمستشفيات والسجون أو في الصناعات تراجعوا يائسين وهم يشكون ولديهم أسباب معقولة بأنهم عجزوا عن النفاذ في النظام والتغلغل فيه (من الأمثلة التي تدخل في هذا المجال تعليم القراءة في المرحلة الابتدائية بطريقة شرشر ، وتجربة عملية الانتقاء للعاملين في مديرية التحرير في مصر) بل يذهبون إلى القول بأن النظام يرفض التغيير حتى عندما يعجز عن أداء عمله .

ولنذكر مثالا يدل على صعوبة التغيير على أساس علمي: إذا وضعت جدولا للمكافآت والعقوبات في قسم من أقسام مستشفى للطب النفسي . فانك ينبغي ألا تغضب إذا هاجمتك الصحافة لأنك تمنع الطعام وتوزيع الملابس على المرضى . ذلك أنك لو أدخلت في الاعتبار أن المستشفى نظام اجتماعي فلابد أن تدخل في الاعتبار أيضا موقف الصحافة وموقف نقابة الاطباء بحيث تصوغ خطتك لتحظى بتأييدهم كجزء من عملك في الهندسة الاجتماعية ، أي أن الفهم يأتي أولا . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فإن الوضع الراهن محير بالنسبة لصناع السياسة ومتخذي القرار الذين يحتاجون إلى إجابات محددة عن أسئلة محددة ، انهم يبحثون عن حلول لمشكلات تواجههم ولا يريدون وجهات نظر مختلفة . وعندما يدركون أن علم النفس له أطر نظرية مختلفة وأنه أقرب إلى الدراسات النفسية منه إلى علم موحد ، فانهم سرعان ما يتواضعون فيما يتوقعونه منه ومن أصحابه ، ويتشككون في إمكان التوصل إلى مشورة متبلورة . وعلى الرغم من أن هذا الوعي من قبل صناع السياسة برضع علم النفس ينقص من اعتمادهم على المعرفة السيكولوجية على عكس ما يصبو إليه علماء النفس ، إلا أن صناع السياسة ومتخذي القرارات لا بد أن يعرفوا حدود علم النفس ، أي ما يستطيعه ومالا يستطيعه .

ان علماء النفس في حاجة إلى مزيد من الوعي والدراية ببنية صنع السياسة العامة وبعملياتها ومتغيراتها . ان سلامة البحوث الأساسية مهددة ما لم يكتسب جميع العلماء على اختلاف مساراتهم فهما لآليات وضع السياسة العامة

واستراتيجياته . ولعل الكثيرين سوف يعجبون ان لم ينزعجوا حين يتضح لهم أن السياسة يندر أن تكون واضحة تماما وعقلانية ، وان تصاغ في عبارات مفهومة . . انها في حالات كثيرة اختيار بيروقراطي معين لفعل ازاء مسألة معينة في زمن معين . واذا كان الأمر كذلك فان على العلماء في اقسام الجامعات ان يدرسوا وان يعلموا طلابهم كيف يتفاعل العلم والسياسة والحكومة لأنها أنظمة اجتماعية يتراضى بعضها مع بعض . أي أن العلماء لا بد أن يدخلوا في اعتبارهم واقع المجتمع بجوانبه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ولا بد أن يعمل علم النفس وعلماؤه على تكريس جهودهم العلمية لصالح الانسان على أساس النتائج العلمية من موقف الفهم وموقف التأثير (Bevan, 1980)

إن العلماء الذين أسهموا بقدر وافر في تشكيل السياسة العامة هم المشتغلون بالعلوم السياسية وإدارة الأعمال والادارة العامة وإن من كان له أثره في هذا المجال من علماء النفس يمثل استثناء .

لقد أكد علماء النفس عبر تاريخهم على البحوث المعلمية ذات الوجهة النظرية ولقد كان هذا المدخل فعالا جدا في تنمية علم النفس وتطويره كعلم . . . غير أنه أدى أيضا إلى نقصان الانغماس في البحوث التي تتصدى لحل المشكلات ، وكثيرا ما بدا اتصالهم واحتكاكهم بالمشكلات العريضة سطحيا إذا قورن مثلا برجال الاقتصاد (Kiesler, 1980) .

ولا يعني هذا أن هناك نقصا في العلاقة بين علم النفس وقضايا السياسة العامة ، وانما المقصود أن علم النفس كمجال للبحث ما يزال يركز على المعمل وليس على البحوث الميدانية التي تستهدف التصدي لمعالجة مشكلات عامة ملحة .

ان العصر الذهبي لدعم الجمهور العريض للعلم والبحث العلمي فيما يبدو قد مضى ونحن الآن نمر بمرحلة الموارد المحدودة والمساءلة . وأصبح التركيز في

كثير من الدول المتقدمة بل والنامية على المجالات التطبيقية الخاصة بالمجتمع المحلي والصحة والبيئة والوقاية ومزيد من التأكيد على النواحي التطبيقية في النمو وفي علم النفس الاجتماعي وفي علم النفس التجريبي . كما أن التقدم في طرق البحث والأساليب الاحصائية قد جعل بحوثا لم تكن متاحة من قبل بحوثا ممكنة . ولقد أدى التقبل المتزايد للبحوث التطبيقية الاجتماعية إلى تشجيع البحث في المجالات التي تتصل بصنع السياسة واتخاذ القرار .

غير أن بعض المفكرين يعتبر هذا التفضيل للبحوث التطبيقية موضع جدل لأن الفصل بينها وبين البحوث الأساسية فصل مصطنع . ومن أمثلة ذلك أنه منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان خصصت إحدى الدول المتقدمة ميزانية لسلسلة من البحوث عن السلوك الاجتماعي والجنس للذبابة الثاقبة (الرواغة) Screw-worm Fly . ولقد تعرضت هذه البحوث لهجوم باعتبار أنها مضيعة للمال من غير طائل ومن الحمق أو المثير للسخرية القيام بمثل هذه البحوث ولقد صدر هذا الهجوم عن الصحافة وعن أعضاء مجلس النواب . إن هذه الذبابة الثاقبة أو الرواغة تضع بيضها تحت جلد الماشية وغيرها من الحيوانات بعد أن تلحق بالجلد الأذى وترهق الحيوان وتستهلك لحمه . ولقد كشفت البحوث التي أجريت على السلوك الجنسي لهذه الذبابة أنها تتزاوج مرة واحدة خلال دورة حياتها كلها . ولقد استطاع خبراء الزراعة معتمدين على هذه الحقيقة أن يسيطروا على تناسل هذه الذبابة وذلك بتوفير ذكور معقمين أو معقرين ليتزاوجوا مع الإناث . وأسفرت هذه البحوث عن انقاذ لقدر كبير من اللحوم المهدرة لصالح المنتجين والمستهلكين على السواء . ولسوء الحظ فإن الصحافة تستجيب للنقد الأول ويندر أن تلتفت إلى التفسيرات والتوضيحات اللاحقة التي تفسر لماذا تنفق الأموال على مثل هذه البحوث (Atkinson, 1977) .

ويميل عامة الناس إلى تفضيل البحث التطبيقي الذي يقدم نتائج عملية ومباشرة مثل التوصل إلى دواء للسرطان أو تصميم آلة لتعلم الحساب على البحوث الأساسية أو البحتة التي تعمل على كشف أسرار الظواهر كالبحوث التي

تجري لدراسة نمو الخلايا أو طبيعة عملية التعلم رغم أن دراسة نمو الخلايا قد يلقي ضوءا على مكافحة السرطان ليس ذلك فحسب بل وعلى كثير من الأمراض الأخرى . ومثل هذا يقال عن طبيعة التعلم إذ قد تؤدي إلى اكتشاف لا يقتصر على تحسين تعليم الحساب بل يمتد إلى غيره من المواد . (فان دالين ١٩٧٩)

وهـذا التحيز للبحـوث التـطبيقية وتفضيلها على البحوث الأساسية يظهر بوضـوح فيما يخصص لكـل منهما من ميزانيات ويصدق هذا في الدول المتقدمة والـدول النـامية على السـواء . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ازدادت الأموال المخصصة للبحث العلمي من متوسط الستينيات إلى متوسط السبعينيات (١٩٦٧-١٩٧٧ م) بمقـدار ٢٪ بينـما انخفضت الأموال المخصصة للبحوث الأساسية في نفس الفترة بمقدار ٢٠٪ وفي علم النفس كان الانخفاض أكثر إذ بلغ ٣٥٪ وفي علم الاجتماع نقص ٢٥٪ .

لقد ذهب عدد من علماء النفس إلى ضرورة أن ترتبط البحوث الاجتماعية والنفسية ارتباطا مباشرا بالمسائل التي تهم الجماهير . وإحدى وسائل ذلك أن يوجد علماء النفس حيث يتم اتخـاذ القـرار والفعل على أساس مستمر ، وأن يشارك الأشخاص الأكفياء في تصميم البحوث وفي مناقشة النتائج . وينبغي أن يتركز الاهتمام على المسائل الأساسية التي تؤثر في أكبر عدد من الناس مثل نظام التأمين الاجتـماعي ورعـاية الفقـراء ، واستخـدام الطاقة وحماية البيئة وتعليم الفئات المحرومة ثقافيا .

ان هؤلاء العلماء والباحثين ينادون بتبني بحوث الفعل كما ذهب إلى ذلك ليفين في الأربعينيات وهي بحوث تلقى النبذ من معظم علماء النفس . ومن الملامح الأساسية لنموذج ليفين التركيز على المشكلة والتغذية الراجعة والتعاون بين البـاحثين والمقـدمين للخـدمـات كالمعلمين والأطباء والمتلقين للخدمات كالطلاب والمرضى والعملاء .

ويؤيد ليفـين وجهتي النظر المتقابلتين اللتين طرحناهما من قبل . أن روح فكره السيكولوجي يؤكد على البحث عن المعرفة بغية الفهم ويؤكد على استخدام

المعـرفـة لخدمة الفعل . ومن عبارات ليفين المشهورة «لا شيء عملي كالنظرية الجيدة» ولكن هذه العبارة وردت في سياق كثيرا ما يتعرض للنسيان وهو ضرورة التعاون الوثيق بين علم النفس النظري وعلم النفس التطبيقي .

ولقـد انصرفت بحوث ليفين نفسه إلى هذا الاتجاه ، فبحوثه عن عادات التغـذية في الأسرة ، وعن مستـوى الطموح وعن تأثير أنواع القادة في الانتاج والتوافق وتأثير الأعمال التامة والناقصة على التعلم خير مثال لذلك .

والنقطة الأساسية هي أن البحث الذي يجرى في البيئات الطبيعية مسترشدا باطار نظري قد يكون أكثر ملاءمة وخدمة لمصالح الجماهير عن البحث النظري الذي يجرى في بيئة صناعية هي بيئة معمل علم النفس . ولا يعني هذا القول التهاون في الحبكة المنهجية التي يتميز بها المعمل أو التقليل من أهميتها . بل على العكس إن علينا أن نحقق أكبر قدر من الصرامة والدقة في ضبط المتغيرات وفي تصميم البحوث التطبيقية ، وفي نفس الوقت أن ندخل في اعتبارنا السياق الذي تحدث فيه الظواهر والذي يمثل حشدا من المتغيرات التي تحتاج إلى تحقيق أكبر قدر من السيطرة عليها بغية التوصل إلى حلول للمشكلات الاجتماعية الملحة . والميزة الحقيقة لهذا النوع من البحوث هو أن نتائجها أكثر قابلية للتعميم وخاصة إذا أدخلنا في الاعتبار متغيرات الأفراد والمتغيرات على مستوى الأنساق . ومثل هذه البحـوث يكـون لها أثـرها واسهامها الذي لا ينكر في اتخاذ القرار وصنع السياسة (Peppucci, 1984: pp 125 –133) *.

أهم أدوار علماء النفس في اتخاذ القرار والتأثير في السياسة العامة

هناك أربعة أدوار هامة وهي :-

١ - الشاهد الخبير

يقوم عالم النفس بهذا الدور حين يقدم معرفته لآخرين يستطيعون تطبيقها . والحكم على ملاءمـة هذه المعلومـات وصـلاحيتهـا للتطبيق بالنسبة لمواقف أو

* على القارىء أن يعود إلى هذه الدراسة لأنها أساسية في الدراسة الحالية .

مشكلات معينة متروك لصاحب القرار وصانع السياسة . ولقد مارس علماء النفس الدور ومازالوا يمارسونه .

ومن المسائل الروتينية الآن في بعض البلاد المتقدمة والنامية على السواء أن يطلب من علماء النفس أن يساعدوا القضاة أو المحلفين لتحديد حقائق من قبيل هل شخص معين كان مريضا عقليا وقت ارتكابه للجريمة ، وهل عانى شخص معين من صدمة نفسية نتيجة لتعرضه لحادث سيارة ، وهل المدعى عليه يبلغ من الكفاءة العقلية ما يمكنه من أن يقف أمام المحكمة ؟ ان مهمة الخبير النفسي أن يقدم للقاضي أو المحلفين الحقائق الأمبيريقية التي قد لا يكونون ملمين بها والتي تتصل بسلوك الناس بصفة عامة أو بسلوك فئات كبيرة منهم . ان الشهادة بالضرورة لا تنصب مباشرة على سلوك شخص معين كالمدعى عليه .

ومن الوقائع الطريفة أن شخصا اتهم عام ١٩٧٣ م بسرقة بنكين وحوكم . وطلب محاميه الاستعانة بعالم نفس ليبين للمحكمة تأثير الضغوط التي يتعرض لها الفرد في المواقف الصعبة على إدراكه . وذلك ليثير الشك في مصداقية شاهد عيان رأى المتهم أثناء عملية السطو على البنك . فرفضت المحكمة ذلك لأن هذا يحول دون تقدير المحلفين لوزن شهادة شاهد العيان وأهميتها في التعرف على اللص . وانتهت المحكمة إلى إدانة المتهم فطعن في الحكم على أساس أن المحكمة لم تسمح بالاستماع لشهادة الخبير ورأيه . واستأنف المتهم فحكم قاضي المحكمة الأعلى بأن القاضي السابق لم يخطيء في استبعاده رأي الخبير .

ولعل أفضل مثال للقيام بهذا الدور ما قدمه عالمان من علماء النفس هما لوفتس وموناهان Loftus & Monahan عام ١٩٨٠ في مقال بينا فيه استخدامات البحوث النفسية كدليل قانوني . ولقد قام هذان الخبيران بالشهادة أمام المحاكم كخبراء فيما يتصل بالتنبؤ بالخطر والخطورة . ولقد قدما للمحاكم بيانات ومعلومات مستمدة من البحوث النفسية تتصل بهذه الموضوعات (التنبوء بسلوك الفرد المستقبلي في ضوء تاريخه) ولم يقدما هذه البيانات والمعلومات باعتبارها متصلة

بحالة معينة وانما قدماها باعتبارها خاصة بالفئة التي تنتمي إليها هذه الحالة أو تلك . وعلى سبيل المثال كثيرا ما كان السؤال المطروح أمام القضاة في المحكمة : هل الشخص (س) يحتمل أن يقترف عملا من أعمال العنف في المستقبل . ولقد عرض الباحثان نتائج مستقاة من بحوث حاولت التثبت من صدق التنبوء الكلينيكي والأمني بالنسبة لسلوك العنف من قبل أشخاص تركوا مستشفى الأمراض العقلية بعد العلاج ، أو أفرج عنهم من السجون بعد قضاء مدة العقوبة . ولقد بينت هذه النتائج أن فترات المتابعة لهؤلاء الأشخاص والتي استمرت من سنة إلى خمس سنوات بعد الافراج تدل على أنه في حالتين من كل ثلاث حالات وأحيانا في تسع حالات من كل عشر كانت التنبؤات القائلة بخطورة هؤلاء الأشخاص وعنفهم وارتكابهم للجريمة خاطئة . أي أن معظم الأشخاص الذين تنبيء لهم بالعنف لم يكونوا كذلك . ان هذه المعلومات يمكن استخدامها من قبل القضاة أو المحلفين لوزن الشواهد والأدلة في حالات معينة . وقد كان لمثل هذه الشهادة تأثير واضح فلم يحكم بالاعدام حتى الآن على أي حالة قدمت فيها هذه الشهادة القائمة على بحوث علمية (Loftus & Monahan, 1980) .

٢ - المستشار أو المترجم

يرتبط بدور الشاهد الخبير دور المترجم ودور المستشار . ان دور عالم النفس كمترجم أن ينقل نتائج علم النفس والعلوم السلوكية وأن يصوغها في لغة يسهل على الجمهور المتعلم أن يفهمها بما في ذلك متخذ القرار وصانع السياسة . وعالم النفس الذي يكتب في مجلة للمثقف العام يقوم بهذا الدور على نحو عام . أما عالم النفس الذي يقع عليه الاختيار ليصبح عضوا في لجنة قانونية أو لجنة حكومية للافادة من تخصصه فانه يمثل هذا الدور على نحو أكثر تحديدا وكلاهما له تأثيره في اتخاذ القرار وتحديد السياسة ، أي أن التأثير قد يكون مباشرا أو غير مباشر .

وعلى سبيل المثال إذا وجد في مجتمع من المجتمعات تنظيم لرعاية الأطفال أو لجنة حكومية لوضع سياسة لرعاية الأطفال والأسر فان مثل هذه التنظيمات قد تفيد من مشورة عالم نفس نمو أو عالم نفس اكلينيكي بحكم خبرته بالأطفال وبالأسر . ومثل هذه المشورة يكون لها عادة تأثير في اتخاذ القرار وتشكيل السياسة . وهي مشورة تستند إلى نظرية نفسية وبيانات أمبيريقية .

٣ - الباحث أو مقوم السياسة

ان أكثر أدوار عالم النفس شيوعا وتأثيرا في السياسة الجماهيرية أو العامة هو دوره كباحث أو مقوم للسياسة . وعلماء النفس حين يضطلعون بهذا الدور فانهم يظهرون ما لديهم من مهارة وحنكة منهجية . ونتائج التقويم والتحليل يمكن أن تساعد متخذي القرار لكي يحددوا ما إذا كان البرنامج أو التدخل أو العلاج قد تم القيام به كما خطط له (تقويم العملية) : أو أنه كان فعالا في ضوء أهدافه ونتائجه المقصودة (تقويم النتيجة) والتقويم الشامل يجمع بين هذين النوعين من التقويم وهذا التقويم يمكن أن يسفر عما يأتي :-

أ - التخلص من خرافة شائعة . على سبيل المثال ان العلاج النفسي دائما علاج ناجح . وفي هذا المجال يمكن أن نشير إلى نقد ايزنك للتحليل النفسي حين يقول : يميل اثنان من كل ثلاثة إلى التحسن خلال العلاج بالتحليل النفسي ، ولكننا نجد مريضين من كل ثلاثة يتحسنان دون أي علاج على الاطلاق في نفس المدة ، وهكذا يصعب أن تستخدم هذه النتيجة لتدعيم إدعاءات الفرويديين . (أيزنك ١٩٦٤)

ولكننا نجد سمث وجلاس Smith & Glass ١٩٧٧ بعد القيام بتحليل بعدي لأربعمائة دراسة تقويمية منضبطة للعلاج النفسي ينتهيان إلى أن النتائج تظهر دليلا حاسما على فاعلية العلاج . في المتوسط نجد أن المريض الذي يتلقى علاجا أفضل من ٧٥٪ من الأفراد الذين لا يتلقون هذا العلاج .

هذه الدراسة تناولت ما يقرب من ٥٠ ألف مفحوص تجريبي وضابط وكان متوسط العمر ٢٢ عاما وقيست المتغيرات التابعة بعدمضي ١/٢ ٣ شهور في المتوسط بعد اتمام العلاج واشتملت هذه المتغيرات على الخوف والقلق وتقدير الذات والتوافق .

ب - تقديم أدوات تساعد على المساءلة مثل طرق قياس الكم والكيف للخدمات التي تقدم للجمهور في عيادات الصحة العامة ومستشفياتها .

جـ - وضع خطط للبرامج الاجتماعية والتربوية وتنفيذها وتطويرها وتقويمها .

د - تعديل السياسات الاجتماعية وصقلها بتقويم البدائل الممكنة مثل توزيع المرضى العقليين غير المقيمين على جهات ذات ظروف مختلفة ومتابعة أثر التوزيع .

وقد يعين علماء النفس كمقومين للسياسة مباشرة ، أو قد يقومون ببحوث لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة العامة ، كما يفعل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث .

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد هنا على أن القائم بعملية التقويم يفيد أساسا من خبرته المنهجية كعالم نفس ، ولا يدخل في عمله اتخاذ القرار ، انه يقدم نتيجة بحثه وتقويمه لمتخذ القرار وصانع السياسة .

ان عملية التقويم للبرامج ليست أمرا سهلا . وحتى في أحسن الظروف فان المقوم يواجه صعوبات كثيرة إذا أراد أن يقوم بتقويم صادق منهجي للبرامج الاجتماعية الفعلية . فالمقارنة بين البرامج يندر أن تكون ممكنة والمقارنة أمر أساسي في التقويم . صحيح أن الأساليب الاحصائية والتصميمات البحثية قد تقدمت في العقدين الماضيين مما يساعد على التخفف من بعض المشكلات التي تتصل بالصدق . وفضلا عن ذلك فان من المعقول أن نفحص انماطا من النتائج المستقاة من عدة تقويمات ، ونتوصل من ذلك إلى ما يشكل سياسة عامة وهذا يساعد على التخلص مما يمكن أن يكون قاصرا معيبا في كل دراسة على حدة .

ولعل مثالاً بسيطاً يبرز صعوبة تقويم البرامج . تبنت المدارس في إحدى المناطق التعليمية مدخلاً منهجياً جديداً في تعليم القراءة وأظهرت النتائج السنوية للتحصيل في القراءة أن التحصيل ارتفع في بعض المدارس نتيجة لاستخدام هذا المنهج الجديد وانخفض في مدارس أخرى . وجلس القائمون على التعليم في بعض هذه المدارس يناقشون هذه النتائج المتضاربة . ومعهم بعض اساتذة من الجامعات من التربويين والنفسيين وخلال هذه المناقشة أبدت اخصائية القراءة في هذه المنطقة التعليمية الملاحظة التالية . لقد قررت أنها خلال عملها تفاعلت مع كل معلم قراءة ومعلمة قراءة في هذه المدارس وإن المتغير الفارق ذا الدلالة في هذا المنهج لتعليم القراءة هو اتجاه المعلم في تنفيذ المنهج فإذا كان موجباً ظهرت فاعلية المنهج وإذا كان فاتراً سالباً انخفض مستوى التلاميذ في القراءة . (جابر ١٩٨٣) .

والخلاصة إن علماء النفس المتقنين للمنهج العلمي قادرون على القيام بعمليات التقويم الجيدة للبرامج والسياسات .

٤ - المنهدس الاجتماعي :

هذا الدور يتضمن الاستخدام القصدى لأساليب الضبط السلوكي وهذا النموذج طبق وما يزال يطبق في عديد من المؤسسات في مواقف تربوية أكلنيكية ، ولكنه لا يستخدم في برامج تدخل عامة على نطاق واسع . ويسهل فهم الجدل الكبير الذي آثاره هذا النموذج . ولعل أفضل مثال لهذا النموذج كتاب سكنر مابعد الحرية والكرامةA « Beyond Freedom & Dignity وفيه يلخص سكنر بعض المبادىء الأساسية التي تبين كيف يمكن تشكيل السلوك الإنساني وضبطه من خلال القوى البيئية ويذهب إلى أن هذه المعرفة العلمية ينبغي أن يستخدم لتحقيق تغير اجتماعي مخطط . والحق إن هذه الضوابط البيئية التي يمكن أن تحقق أهداف سكنر لم تتوافر بعد . ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لم تخفف مما ولده دعاة تعديل السلوك من مخاوف لدى جانب عريض من الجماهير .

إن المهندس السلوكي يحلل سلوك الفرد تحليلاً تجريبياً مباشراً ، ويعتبر معدل الاستجابة المتغير التابع الأساسي وجداول التعزيز تساعد على التحكم في هذا المعدل ولقد لعبت هاتان النقطتان دوراً هاماً في الآلات التعليمية وفي التعليم المبرمج وفي اقتصاديات العملات الرمزية وامتد تأثيرها إلى الهندسة السلوكية ولكن الهندسة السلوكية تؤكد إلى جانب النقطتين السابقتين على القياس . ومن القواعد التي يوصي باستخدامها في حجرة الدراسة استخدام التعزيز المباشر للعناصر السلوكية التي تقترب من الأهداف التربوية المرغوب فيها ، وأن تقدم مقادير صغيرة من المكافآت بانتظام كلما أظهر المتعلم تحسناً منتظماً بمقادير صغيرة على أن تتبع المكافآت بانتظام الأفعال المرغوب فيها بدلاً من أن تسبقها . والمهندس السلوكي يؤكد على أهمية التعاقد الشفوي بين المعلم والتلميذ وعلى أن يوصف هذا التعاقد بوضوح لتحديد ملامحه وأن ينفذ بأمانة . والمهندس السلوكي يصمم البرامج والمعلم يتابع شروط العقد مع التلميذ بانتظام ويدير شروط التعزيز ويقوم بعمليات تقويم منتظمة ليثير دوافع التلاميذ ويطلعهم على مدى تقدمهم ويتعرف على الجوانب التي تحتاج إلى تعديل في البرنامج التعليمي . (جابر ، ١٩٨٢) .

إن الأمر الهام كما يقول سكنر وهو من دعاة هندسة السلوك هو إن الناس الذين ضبط سلوكهم بالتعزيز الموجب لا يحاولون الهرب أو الهجوم المعتاد . وفي إيجاز أنهم سعداء بنصيبهم ويشعرون بأنهم أحرار . وكثير من نقاد سكنر يرون إن هذه العبارات تثير صوراً من غدر الحكومة الاستبدادية في مجتمع يقاد الناس فيه كالقطيع ويحيون حياته .

ولكن سكنر يمضي ليتحدث عن الضبط المضاد ، ويبدو ان المضبوط يضبط ضابطيه ، فالحكومة تسيطر علينا وتضبطنا ولكننا بدورنا نضبطها ونسيطر عليها عن طريق الاقتراع والخطابات التي نرسلها إلى المشروع ووسائل الأعلام . . . إلخ وتسيطر علينا المؤسسات الاقتصادية الكبرى ولكننا أيضاً نسيطر عليها عن طريق الاتحادات وجماعات المستهلكين والمؤسسات الحكومية المنظمة لأنشطتها .

إن الاستجابة لجميع الأفراد والمؤسسات التي تسعى للسيطرة علينا وضبطنا يتم من خلال ترسانة من الإجراءات المضادة لهذا الضبط تتفاوت من إطفاء الراديو والتليفزيون إلى عدم الاستجابة لرنين التليفون ، إلى تنظيم جماعات للمتابعة والتقويم والاحتجاج وقد يصل هذا أحياناً إلى الهجمات الارهابية والاضرابات والإبطاء في العمل والاستقالة والهجرة وكلها أمثلة واضحة لجهود الضبط المضاد . إن الهرب من المدرسة مثال لذلك ، وهناك آلاف من الأنماط السلوكية اللحظية التي تندرج في فئة السلوك المضاد للضبط والتي ننغمس فيها كل يوم . وإذا كنت استطيع أن أنغمس في الضبط المضاد فإني حر على الأقل بمقدار فهمي لمعنى الحرية .

وهناك أنواع خمسة من العلاقات التي لا يوجد فيها ضبط مضاد مؤثر وهي : رعاية صغار السن ، والمسنين ، والمنسجونين ، والذهانيين والمتخلفين عقلياً . والفرق بين علاقة الأنداد والعلاقة بين السجان والسجين على سبيل المثال فرق في السلطة والقوة وحيث يوجد هذا الفرق فإن لدى أحد الشخصين شيء ليس ميسراً للأخر . والخلاصة أن السلوك مضبوط بواسطة احتمالات التعزيز البيئية وشروطه .

وقد تعرض فكر سكنر لانتقادات شديدة من قبيل إن قدرة سكنر على التنبؤ بالسلوك وضبطه تتصل على نحو مباشر بحالة الأسر التي يوجد فيها المجتمع المستهدف . (جابر ، ١٩٨٦) .

وفي جميع هذه الأدوار فإن ما يميز علماء النفس عن غيرهم من المختصين هو خبرتهم وحنكتهم بحكم التخصص في فهم السلوك الإنساني . كما أن علماء النفس لديهم إلتزام واضح بصالح الأفراد . وهم يؤكدون على الصرامة المنهجية ، وعلى التثبت والتحقق من صدق المعرفة التي يكتشونها . وهم على وعي بالنسبية الثقافية والاجتماعية . ونتيجة لذلك فإنهم يستطيعون أن يؤلفوا بين ما يتوافر لديهم من معلومات عن السلوك الإنساني لتوفير قاعدة من المعرفة أكثر

اكتمالاً تصلح كأساس للنظر في السياسات البديلة المتاحة واتخاذ القرارات المناسبة . وبغض النظر عن نوعية دور عالم النفس فينبغي عليه أن يفهم متغيرات اتخاذ القرار وصنع السياسة . (Reppucci, 1984 : pp133 – 137) .

مراحل التوصل إلى سياسة عامة

هناك خمس مراحل لعملية صنع السياسة العامة . وهي مراحل متصلة . وفي دنيا الواقع والممارسة فإنّ هذه المراحل معقدة ، ولا تحدث بطريقة مرتبة متتابعة ، وتتعدل وفقاً للتغذية الراجعة . والمراحل متشابهة سواء تصورنا إن صنع السياسة يتم باستراتيجية من القمة إلى القاعدة أو من القاعدة إلى القمة . وفيما يلي عرض لهذه المراحل الخمس وإشارة إلى بعض المهارات التي يستطيع علماء النفس الإفادة منها واستخدامها في هذه المراحل .

المرحلة الأولى - تحديد المشكلة :

إن الهدف في هذه المرحلة هو التعرف على مجموعة الظروف أو الشروط التي تتألف منها المشكلة الاجتماعية الجديرة بالنظر والاعتبار بالفعل وتحديد تلك الظروف . وعلى الرغم من أن تحليل السياسة policy Analysis أي استخدام الشواهد والفعل وإطار قيمي لأتخاذ القرارات العامة يؤثر في جميع مراحل وضع السياسة ، إلا أن هذا التحليل هام في المرحلة الأولى . ذلك إن التعرف على مشكلة وتحديدها وتحديد مقدماتها الضمنية والتي لم تفحص أمر حيوي لكل مرحلة من المراحل التالية في صنع السياسة وتنفيذها .

ويقوم تحديد المشكلة على مسلمات عن اسبابها ، وأين توجد وكثيراً ما تكون المسلملت عن السلوك الإنساني . وقد توجد للمشكلة تعريفات وتحديدات ثقافية واجتماعية ملائمة . وفضلاً عن ذلك فإن تحديد المشكلة يؤدي بوضوح إلى اقتراح حلول لها . وعلى سبيل المثال إذا عرف جناح الأحداث Juvenile Delinpuency

باعتباره مشكلة فردية ، فقد يكون التركيز لعلاج المشكلة على الفرد بإرشاده نفسياً أو علاجه . وإذا حددت المشكلة باعتبارها مشكلة أسرية فأن التدخل المقترح يتصل بتناول الأسرة ومتغيراتها . وإذا حددت المشكلة باعتبارها مشكلة مجتمع محلي فإن الحلول المقترحة لابد أن تتعلق بالمجتمع المحلي كأن تنشيء مركزاً للمراهقين أو نادياً .

وهناك عدة طرق يمكن لعلماء النفس أن يعملوا بها مع صناع السياسة (من القمة إلى القاعدة) ومع المنتفعين بالبرنامج أو المتلقين للخدمات (من القاعدة إلى القمة) في اختيار المسائل وتحديدها . وبالإضافة إلى التساؤل عن المسلمات، وتقديم التعريفات والتحديدات البديلة ، والمداخل المترتبة على هذه التصورات ، يمكن لعلماء النفس أن يجمعوا بيانات من خلال الدراسات المسحية الاجتماعية للاتجاهات ولأسباب وظروف المشكلات والانحرافات والأمراض الشائعة التي تدعم صحة التفكير السائد أو تثبت خطأه أو تعدله . وهم يستطيعون أن يساعدوا في تحقيق الربط والتكامل بين المعلومات والبيانات المستقاه من جماعات مختلفة ذات علاقة بالمشكلة موضع الدرس . وقد يسهمون في التوصل إلى تحديد أفضل للمشكلات موضع الدراسة بحكم درايتهم بديناميات الجماعة واكتسابهم لمهارات التخفف من الصراع .

المرحلة الثانية - وضع السياسة :

تتضمن هذه المرحلة وضع خطة ، وطريقة للعمل والتعامل مع المشكلة . ويستطيع علماء النفس أن يساعدوا في وضع خطط الفعل بعدة طرق مختلفة فهم يستطيعون مايأتي :-

- مراجعة الدراسات السابقة المتصلة بالمشكلة وتحليلها بطريقة نقدية (باستخدام مابعد التحليلMeta – Analysis) .

- دراسة مسحية للفرقاء المعنيين والمقابلة الشخصية للفاهمين للمشكلة منهم (الخبراء - المتلقين للخدمة ، القائمين على توفيرها . . . إلخ) .
- دعوة أشخاص ذوى رؤى مختلفة ليجلسوا معاً بغية التوصل إلى خطة مثلي للفعل بالتفاكر أو العصف الذهني . . . إلخ .
- تنفيذ ما بدا أنه أفضل سياسة ممكنة إزاء هذه المشكلة وتقويمه ومقارنته على نطاق محدود ، وبشكل مصغر .

المرحلة الثالثة - تبني السياسة :

إن الهدف الرئيسي لهذه المرحلة هو الحصول على موافقة المسئولين على خطة للفعل . ويمكن تحقيق هذا التبني باستخدام ديناميات الجماعة والتنظيمات وشبكة من الاتصالات وغير ذلك من أنماط التأثير بين الأشخاص ومهارات الاتصال وعلماء النفس الذين يعرفون هذه المهارات وعلى دراية بعمليات التدريب وبالمشكلات الكامنة في هذه العمليات يستطيعون أن يقدموا خدماتهم إلى الفرقاء المنغمسين في هذه الأنشطة . ويمكن أيضاً جمع بيانات عن الاستراتيجيات المثلي لتبني السياسة المناسبة . وبالإضافة إلى ذلك فإن شهادة الخبير يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في تبني السياسة . ويستطيع علماء النفس أن يساعدوا الأخرين لإعداد شهادتهم التي يدلون بها كخبراء .

المرحلة الرابعة - تنفيذ السياسة :

هذه المرحلة تتناول ضمان تنفيذ الخطة التي وضعت للعمل وبالتحديد الذي وضعت به بحيث تحقق أهدافها . وعلى الرغم من أن التنفيذ يتضمن أشخاصاً عاملين آخرين غير أولئك الذين شملتهم مرحلة التبني إلا أن هناك حاجة في هذه المرحلة إلى مهارات الاتصال والتأثير ، بالإضافة إلى الفهم المتقن للمسائل التي تتصل بخلق ظروف وملابسات جديدة أو تغيير الظروف الموجودة . وقد تكون الأنشطة المتاحة لعلماء النفس أكثر تأثيراً مباشراً في تنفيذ السياسة لأنهم على

الأغلب قد يكونون جزءاً من البرنامج هم أنفسهم ، فالإشراف الكلينيكي ، والاستشارة التنظيمية مثالان للأنغماس المباشر . وأخيراً فإن تقويم العملية لتحديد فاعلية السياسة المنفذة وأمانتها عمل له فائدته .

المرحلة الخامسة - تأثير السياسة :

ما مدى فاعلية البرنامج في تحقيق أهدافه ؟ هل تحققت نتائج لم تكن مقصودة ؟ يمكن لعلماء النفس في هذه المرحلة الأخيرة أن يفيدوا من مهاراتهم المنهجية ومهاراتهم في تصميم البحوث في تقويم إجراءات البرنامج ونتائجه . ويمكن أن يدخلوا في اعتبارهم وجهة نظر المتلقين والمستفيدين وكذلك الأهداف الرسمية لواضعي السياسة . ويستطيعون أن يفحصوا النتائج المستهدفة والآثار الجانبية . ويمكن أن يتم تقويم البرامج الاجتماعية القديمة والجديدة على السواء . ومهارات الترجمة لها أهمية خاصة في نقل النتائج وتوصيلها إلى مديري البرنامج وفي اقتراح التغييرات في السياسات وفي تنفيذها لزيادة فاعليتها .

وخلال هذه المراحل الخمس يستطيع عالم النفس أن يقوم بأدوار الشاهد الخبير ، والمترجم أو المستشار والمدير والباحث والمقوم . ولا ينبغي أن يتجاهل أن للسلطة وللقيم الاجتماعية دوراً أساسياً ومن السذاجة تجاهلها . إن ما قاله ليفين فيما يتصل ببحوث الفعل له أهمية بالنسبة للانغماس في السياسة العامة . على العالم الاجتماعي أن يرى المشكلات التي عليه دراستها رؤية واقعية ، ودون أن يصبح عبداً للاهتمامات الثابتة . ومشكلات القيم والأهداف والموضوعية هامة في بحوث الفعل بدرجة أكبر منها في غيرها من البحوث وهي جزء من نسيجها .

وعلى الرغم من أن هذه التجزئة لصنع السياسة إلى خمس مراحل إطار معرفي مفيد للفهم ، إلا إن هناك كثيراً من المتغيرات غير الواضحة في هذه العملية ومع ذلك لابد من العمل على فهمها على المستوى المعرفي وعلى المستوى الانفعالي . ويتصل بهذه الموضوع :-

أولاً - هناك نقص في فهم السيكولوجيين للرسالة المتميزة لصانع السياسة من حيث أنه ينبغي عليه أن يوائم بين مجموعات متصارعة من القيم والاهتمامات . ينبغي على صانع السياسة أن يتوصل إلى ماهو ممكن وما هو مفضل ، وأن يكون أحكاماً نوعية ومحددة بالنسبة لموقف معين غي وقت معين لأن المواقف تتفاوت وتحديد ما يصدق على فئة منها قد لايصلح لكل منها من الناحية العملية . وبالاضافة إلى ذلك فانه ينبغي على صانع السياسة ان يوازن بين مسألة محددة نوعية ومدى عريض من المسائل الأخرى . ومتى فهمت هذه الظاهرة يصبح من الواضح أن وضع السياسة عملية اجتماعية لها عناصر عقلية وليست عملية عقلية صرفة .

ثانياً - والمسألة الثانية هي نقص الوحدة بالنسبة لأي مشكلة . إن نقص وحدة المشكلة وخاصة في ضوء تنوع الاهتمامات والقيم يؤدي إلى استبعاد تحديد سياسة واحدة باعتبارها أفضل سياسة في ضوء التصور المعتاد لاتخاذ القرار . إن انسب نموذج لهذا الجانب من التسييس هو التفاوض والمساومة بين الفرقاء ذوى الاهتمامات المختلفة .

ثالثاً - إن أية سياسة تتحدد في سياق اجتماعي . ومن المغالطات في معالجة عملية صنع السياسة باعتبارها اتخاذ القرار إن نفترض ان الشخص على وعي بالمشكلة بحيث يستطيع أن يكرس وقته كله واهتمامه لها وأن المشكلة لها بداية واضحة ونهاية واضحة . وفي دنيا العمل والممارسة هناك وقائع أخرى تتنافس مع المشكلة وتشغل اهتمام هذا الشخص وطاقته ووقته . إن القدرة على القيام بالأعمال الهامة في أية مؤسسة تعمل ، تعتمد على المحافظة على رصيد من الود ولا ينبغي أن نعتبر أن من الأعمال غير الأخلاقية والغريبة أن المسألة أو المشكلة قد لا تكون مثارة ومع ذلك فإن الفرد قد يهتم بها ويعالجها لدعم هذه الموده والرضا مع أصحابها لتحقيق منافع مستقبلية . ولكي يكافيء فرد مجموعة على إلتزاماتهم الماضية قد يعطي الأولوية لما هو ثانوي .

ومتى ما أدركنا أهمية السياق السياسي ، فإن صنع السياسة يصبح أكثر قابلية للفهم . إن مراعاة السياق تلفت نظرنا إلى وجود مراكز قوي وجماعات ضاغطة صاحبة مصلحة بالنسبة لمشكلات معينة لها أولوية لديها وهؤلاء يعملون على التأثير في صنع السياسة الخاصة بها . (Bauer, 1966) .

وفضلاً عن ذلك فإن هذا يضفى معنى ويساعد على فهم ما سماه ويس Weiss عام ١٩٧٦ « البحث المفيد سياسياً Politically Useful Research » ولهذا البحث الخصائص الآتية :-

(أ) إنه متوافر حين تكون هناك حاجة له (التوقيت السليم) .

(ب) إنه يكتب بلغة تساعد صناع السياسة على فهم ما عمل وما تم التوصل إليه وماذا يعني .

(جـ) إن نتائجه تقدم بدائل وهذه البدائل متاحة من الناحية السياسية والاقتصادية وممكنة التنفيذ ، ولا تقترح تغيرات اجتماعية كاسحة يستحيل تنفيذها .

ومن الخصائص الأخرى أنها تزيد من الفائدة السيساسية المدركة لهذا النوع من البحوث حين تعزز النتائج آراء صانع السياسة ونظرته (Reppucci, 1984 : pp 136 – 141) .

اسهامات علم النفس في خدمة الجماهير

إن وضع سياسة تتصل بمصالح الجماهير عمل معقد . ولعل من الافضل ألا ندخل في هذا الخضم . وإنما نقف عند سؤال محدد : ما المعرفة المتوافرة والتي يقدر علم النفس على تقديمها لصناع القرار ومحددي السياسة التي تتصل بمصالح الجمهور ؟ أغلب الظن أنه لا توجد إجابة واحدة عن السؤال ، ذلك ان الاجابة تتوقف على عالم النفس الذي يوجه إليه السؤال . وإذا كانت لعلم النفس مجالات تطبيقية بقدر ما هنالك من مجالات عمل : في الصناعة والزراعة والتجارة

والتعليم والصحة والإدارة والجيش ، فإن علم النفس يستطيع أن يقدم معرفة لصنـاع القرار ومحددي السياسة في هذه المجالات وغيرها . وقد تتفاوت هذه المعرفة كثرة وقلة من حيث الكم ، أو قد تتفاوت من حيث درجة العمق أو قد تتباين من حيث الاطار النظري الذي تستند إليه .

ومن هنـا فإننـا لا نستطيع إلا أن تقدم أمثلة مستمدة من مجالات المعرفة السيكولوجية التي استخدمت فعلاً في تحديد السياسة العامة أو التي يمكن أن تستخدم في هذا المجال .

أولاً - انقاص العنف التليفزيوني :

وفي أوائل السبعينات من هذا القرن وبناء على طلب من عضو بمجلس الشيوخ الأمـريكي « جون باستور John Pastore » شكلت لجنة من عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية للقيام بسلسلة من الدراسات للبحث في العلاقة بين العنف الذي يعرضه التليفزيون وسلوك المشاهدين ولقد توصلت اللجنة إلى نتائج تدل على وجود علاقة قوية . وعرضت هذه النتائج على لجنة خاصة من مجلس الشيوخ وقـد ترتب على ذلك ان شبكات الإرسال التليفزيوني الرئيسية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية انقصت مستوى العنف التليفزيوني فيما تعرضه وخصصت فترة مبكرة في عرض البرامج التليفزيونية المسائية للأسرة (Hen-nigan et,al, 1980) .

وثمة نقطتان هامتان عن وسائل الاعلام وهما :-

١ - إن محتوى وسائل الاعلام مشبع بالعنف . (التليفزيون)

٢ - إن تعـرض النـاس لهذا المحتـوى في إزدياد لأنهم يقضون زمناً يتزايد في المشاهدة والاستماع . . . . إلخ) .

وهـذا الـوضع أدى بالجمهور العام وبالمهنيين إلى الدعوة إلى تعديل هذا الوضع وخاصة بالنسبة للأطفال والمراهقين . غير إن بعض الكتاب ذهبوا إلى ان

العنف الذي نشاهده في التليفزيون أو في الأفلام السينمائية لا يؤثر بالضرورة في السلوك الاجتماعي للمشاهدين في واقع الحياة . وهناك قلة تذهب إلى أن تصوير العنف يمنع التعبير الصريح عن العدوان على الأقل في بعض الظروف .

وفي ضوء هذه الاتجاهات الثلاثة والجدل الدائر حول الموضوع تزايدت الدراسات والبحوث التي تصدت لمعالجة هذه القضية . فبذل الجهد لتحديد ما إذا كان الأطفال يتعلمون أداء الأفعال العدوانية نتيجة لتعرضهم لنماذج العدوان الرمزي من قبيل ما نشاهده في الأفلام السينمائية وما نقرأه في القصص ، وما نتابعة في برامج التليفزيون وفي الرسوم المتحركة أم ان هذا التعرض يكف هذه الأفعال العداونية . ولقد بينت البحوث على نحو متسق ان الأطفال قد يكتسبون أنماطاً سلوكية حركية أو لفظية ترتبط بالعدوان في مواقف الحياة من مشاهدة أو ملاحظة قصيرة لمثل هذا السلوك في إحدى وسائل الاعلام . وعلى نحو أكثر تحديداً ، فقد اتضح المرة تلو المرة أن الأطفال يستطيعون بعد مشاهدتهم لأحد الأفلام إذا طلب منهم ذلك أن يبرهنوا على تعلمهم لهذه الأنماط بالقيام بها بدرجة كبيرة من الدقة .

وقد طرح سؤال لا يقل أهمية عن السؤال السابق وهو : ما إذا كانت مشاهدة العنف تؤثر في أداء الأطفال للأفعال العدوانية حتى ولو لم يطلب منهم إظهار ما تعلموه وأداءه ؟ ولقد قام عدة علماء من بينهم باندورا بتجارب ودراسات حيث تعرض المفحوصون لمناظر عدوانية حية أو مصورة في فيلم ثم وضعوا في مواقف لاعبة حرة مع لعب منوعة ومواد أخرى للعب . وقد بينت النتائج على نحو متواتر أن تعرض الأطفال للعدوان يؤدي إلى زيادة العدوان في أنشطة اللعب كلكم الدمى البلاستيكية ، وتحطيم البالونات ، وضرب الحيوانات المحشوة . . . إلخ .

ولقد ذهب بعض النقاد إلى أن مثل هذه النتائج لا تتناول السؤال المطروح على نحو مباشر وهو : ما إذا كان التعرض للعدوان المتلفز يزيد من إرادة الأطفال للانغماس في السلوك الضار فعلاً لشخص آخر أم لايحدث ذلك ؟ وبعد اثارة هذا

النقد وضع إنسان محل الهدف غير الحي في بحوث أكثر حداثة . ولقد برهنت هذه البحوث على أن التعرض ومشاهدة نماذج عدوانية بالأفلام قد يؤدي بالأطفال إلى تقليد العدوان على نحو مباشر نحو الإنسان الضحية أو نحو دمية (Libert, 1972) .

ثانياً - حماية حقوق المتبرعين بأعضائهم الجسمية :

يدعو ساكس Saks في مقال له نشر ١٩٧٨ لتدريب علماء النفس على تطبيق المعارف التي تكشف عنها البحوث الأساسية على المشكلات الاجتماعية ، وأن يضطلعوا بأدوار نشطة في صنع السياسة .

ويبين ساكس إن متخذى القرار لا ينظرون إلى البحوث الأمبيريقية باعتبارها مصدراً للمعرفة التي ترشدهم إلى نتيجة مستنيرة ولكنهم ينظرون باعتبارها مشجباً يعلقون عليه افتراضاتهم وتصوراتهم القبلية . ويعتقد بعض علماء النفس انهم متى ما نشروا بحوثهم فإن الأجهزة التشريعية والمشاركين في صنع السياسة واتخاذ القرار فيها سوف يطلعون عليها ويتعلمون منها ويفيدون منها في توصياتهم ويندر أن يحدث هذا فكثيراً مالا يكونون على وعي بالشواهد الأمبيريقية المتوافرة ، وأحياناً يعرفون هذه الشواهد ولكنهم يصرون على عدم استخدامها وحتى حين تستخدم المعرفة العلمية ، فإنه كثيراً ما يساء فهم هذه المعرفة أو يساء استخدامها .

ويمضي ساكس ليبين ان المشتغلين بالعلوم السلوكية والعلوم الاجتماعية مسئولون بطبيعة الحال عن هذا الوضع . فنحن لدينا تحيزاتنا عن مكانتنا الأكاديمية ونرى ان أسئلة بحثية معينة لها احترامها ولها الأولوية على أسئلة أخرى وإن بعض أنواع النشر أفضل من بعضها الآخر ، وإن علينا أن نبتعد عن الجدل والنقاش الجماهيري ، وعن وسائل الاعلام وعن الكتابة المبسطة . وكل هذا مهم في عزلتنا . وإذا كنا نأمل أن نسهم ونقدم المعرفة التي يحتاجها واضعوا السياسة فإننا في حاجة لأن نيسر المعرفة بل وأن نتيح للآخرين الإفادة من إمكانياتنا .

وبعد أن ناقش ساكس هذه العوامل وغيرها التي تؤدي إلى عزلة علماء النفس بالنسبة لصانعي القرار سرد طرفا من اسهاماته في لجنة تشريعية تتصدى لموضوع زرع أعضاء انسانية في أجسام من يحتاجونها من البشر . ولقد اختير عضوا في هذه اللجنة بسبب خبرته كرجل متخصص في مناهج البحث Methodologist وليس كعالم نفس اجتماعي . ولقد أرضاه هذا التعيين بهذه الصفة لأنه تشكك في إمكانية أن يكون لديه أي معرفة ذات أهمية في هذا المجال . ولقد عجب حين وجد بحوزته قدرا كبيرا من المعرفة السيكولوجية ذات الصلة بالموضوع والتي لا تعتمد على تمكنه من المنهج العلمي . ومن أمثلة المفاهيم التي كانت لها علاقة وثيقة بالموضوع التكوينات السيكولوجية التي تتصل بعمليات العزو Attribution Process والتي لها أهمية في مناقشة السياسة في هذا الموضوع .

حين نطلب من شخص أن يتبرع بعضو من أعضائه لأحد أقربائه الذين يشرفون على الموت ، فانه كثيرا ما يجد نفسه في حيرة شديدة إذا اتجه إلى التبرع فانه كثيرا ما يجد أن زوجته وأطفاله يعارضون هذا ، لأنه يضر بمصلحتهم وخيرهم لما يمكن أن يتعرض له من مخاطر نتيجة لهذا التبرع . ان التبرع هنا معناه اهمال وتقصير في الاضطلاع بمسئوليته نحوهم . أما أقرباء المريض فانهم يضغطون على المتبرع ، لأن عدم تبرعه معناه القضاء على من يحبون بالموت . وقد يترتب على الشروع في التبرع هذا ويصاحبه تمزق في العلاقات الأسرية بغض النظر عن تنفيذه أو عدم تنفيذه .

ولانقاص هذه الصراعات توصل بعض الأطباء إلى حيلة ذكية انسانية . إذا قرر الشخص ألا يتبرع بالعضو المطلوب (كلية مثلا) فان الأطباء يخبرون الأسرة أنه قد اتضح من الفحوص البيولوجية أن التبرع غير مناسب صحيا . ويتم إعلام المتبرعين غير الموافقين مقدما بأن هذه الفكرة يمكن لهم أن يستخدموها إذا أرادوا . وبلغة عملية العزو : انهم يحولون السببية الشخصية إلى سببية غير شخصية أي أنه إذا قرر الشخص أنه لن يساعد باختياره وارادته ، تكرهه أسرة

المريض وتعاديه بسبب قراره هنا ، غير أنه لا يمكن أن يتعرض للوم الناس إذا كانت أعضاؤه لا تتلاءم مع حاجات المريض . (عزو إلى الموقف)

غير ان خطة الأطباء لسوء الحظ لها عيب خطير من الناحية البرجماسية فضلا عن أنها من الناحية الأخلاقية موضع تساؤل . لأن كثيرا من المتبرعين وأسرهم يعرفون هذه الفكرة ، ومن هنا فان أقرباء المريض يتشككون فيما إذا كان المتبرع المتوقع غير لائق صحيا للتبرع أم أنه رفض التبرع وأخذ بفكرة الخداع هذه التي أتاحها له الطبيب . والنتيجة هي التشكك إذا لم يتم التبرع والعداوة والكراهية . ويقرر ساكس أن المعرفة السيكولوجية موجودة بوضوح وهي ذات صلة وثيقة بالمشكلات الاجتماعية والسياسية العامة ، ولكن تطبيقها ليس أوتوماتيكيا . واعادة ترتيب الحقائق والتصورات التي تتصل بمشكلة معينة ووضعها في إطار نفسي مستنير قد يؤدي إلى استبصارات جديدة بالمشكلة لم تكن واضحة بغير هذا الاطار الفكري . (Saks , 1978)

ثالثا - علم النفس والتعلم

أ - إدارة مشروع البدء مبكرا Head Start

ان هذا المشروع يقدم لنا مثالا مشوقا لاستخدام النظرية النفسية والبيانات على نحو يؤثر في السياسة الاجتماعية . يظهر ذلك في تطوير هذا المشروع وفي تنفيذه وفي المحافظة عليه .

يتألف هذا المشروع من عدة برامج . والبرنامج الأساسي هو ذلك الذي يركز على التعليم قبل المدرسي . والذي علم ٣٧٦ ألف من الأطفال الفقراء تراوحت أعمارهم ما بين ٣ سنوات وخمس سنوات عام ١٩٨٠ م . وحين بدأ هذا البرنامج عام ١٩٦٥ كان متأثرا بنظريات نمو الطفل ، وخاصة نظرية بلوم عام ١٩٦٤ وهنت عام ١٩٦١ اللذين ذهبا إلى أن الاثراء البيئي يحسن قدرات الشخص العقلية ، وان المرحلة الحيوية للتدخل هي في السنوات الخمس الأولى من الحياة . وهذا الاتجاه يرفض وجهة النظر التي تأخذ بتأثير الوراثة على نحو

متشدد في مجال النمو . ولقد نشر لويس عام ١٩٦١ Lewis نظريته عن ثقافة الفقر Culture of poverty والتي تبين أن الأطفال الفقراء يتعرضون لأنماط من التنشئة الاجتماعية ولا يتعرضون لاستثارة بيئية مناسبة الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل نظرتهم للعالم وتطويع قدراتهم الفكرية على نحو لا يؤهلهم للنجاح ، ان هذه الرؤى الفكرية هي الاطار الفكري الذي استند إليه تصميم برنامج البدء مبكرا واعدادها (Lewis, 1961) .

ومع تغير هذه النظرية في السنوات التالية عندما اقترح علماء النفس أن هناك مراحل غائية فطرية فريدة لكل شخص تظهر كفاءات وقدرات قد يعبر عنها أو لا يعبر عنها في الأداء (وهذه النظرية تعارض نظرية المراحل الحرجة) أظهر مشروع H S مرونة وقابلية للتوافق مع اعادة تعريف الأهداف وتحديد المشكلات . وعلى سبيل المثال فان H S قد تحول إلى برنامج يؤكد على الأهمية الرئيسية للأسرة ويعتبر جميع مراحل حياة الطفل هامة . ويدرك أن الأطفال والأسر في حاجة إلى أنماط عديدة من الخدمات .

وعبر السنوات تعرضت برامج البدء مبكرا H S إلى العديد من التقويم ولعل أفضلها ما قام به سيسيريلي Cicirelli لان نتائج تقويمه كانت أساسا لاتخاذ توصيات سياسية لتقليص ميزانية البرنامج . ولقد افترضت الدراسة أساسا أنه على الرغم من أن الأطفال في هذا البرنامج أظهروا تحسنا في الأداء المعرفي الا أن التحسن قد خبأ عندما وصل الأطفال إلى صفوف المدرسة الابتدائية . أن ما أخفقت هذه الدراسة في عمله أنها لم تستخدم مقاييس منوعة للنتائج المختلفة للتعلم ، ولم تلتفت في تفسير الفروق في جودة تنفيذ البرنامج إلى متغيرات مثل الفروق في نسبة أعضاء الهيئة التدريسية للأطفال ، والفروق في محتوى البرنامج أو في جودة الهيئة التعليمية (Cicirelli, 1969) .

ولقد أتاح هذا البرنامج للتلاميذ أنشطة صممت لتيسير النمو اللغوي ولتحسن الأداء في عدد من الأعمال المشابهة لتلك التي نجدها في اختبارات الذكاء

ولقد كان للبرنامج أيضا أهداف أخرى مساوية في أهميتها للأهداف السابقة مثل توفير الخدمات الصحية والنمو الاجتماعي ولم يكن هناك منهج تعليمي عام لهذا المشروع . والحق أنه لا يستطيع أحد أن يحدد لنا طبيعة الخبرات التي توافرت في معظم مراكز هذا المشروع بدقة .

ومع ذلك فهناك نماذج عديدة لهذا المنهج وأحدها برنامج صمم لبناء المهارات التي يحتاجها الطفل في الصف الأول الابتدائي ولقد كان البرنامج في الحقيقة مشابها لما يحدث في الصف الأول الابتدائي أكبر من مشابهته لمعظم البرامج الأخرى وفيما يلي الحد الأدنى من المرامي والأهداف المحددة (١٥ هدفا) نورد أربعة منها :-

أ - القدرة على استخدام العبارات المثبتة والمنفية في الاجابة عن السؤال ما هذا ؟

ب - القدرة على استخدام الظرف : على ، في ، تحت ، فوق ، بين ، لوصف العلاقات بين الأشياء .

جـ - القدرة على أداء استنتاجات بسيطة من نوع إذا كان فان .

د - القدرة على تسمية الألوان .

ويبدو أن هذا النوع من البرامج ذات التوجه الأكاديمي حقق أعظم تحسن في نسب الذكاء وفي التحصيل من البرامج الأقل في توجهها الأكاديمي .

وفي دراسات لاحقة (Emmerich , 1973) تم قياس جودة البرنامج واتسع مجال قياس النتائج بحيث شمل النمو الانفعالي ، والانغماس الوالدي ، ورضا المستهلك واتضح أن أطفال هذا البرنامج HS أدوا أداء مدرسيا أفضل في السنوات المتأخرة ، وحققوا مكاسب في التهيؤ المدرسي وأداء الوظائف المعرفية ، والسلوك الاجتماعي . وفضلا عن ذلك فان دراسات أكثر حداثة (Valentine & Zigler ,1983) لأثر برامج التدخل المبكرة على الأطفال المحرومين Disadvantaged قد أظهرت مكاسب طويلة المدى من قبيل الأداء الأفضل في القراءة وفي الرياضيات إذا قورن هذا بأداء من لم يتح لهم خبرة قبل مدرسية . وفضلا عن

ذلك فقد اتضح أن الانغماس الوالدي كان عاملا وسيطا هاما في تحقيق تحسن الأداء . ولقد ترتب على هذا البحث زيادة في ميزانية البدء مبكرا , Emmerich) 1973) .

ان تقويم برنامج H S يقترح عدة أفكار عامة هي :-

١ - ان توافر بيانات شاملة عن فاعلية البرنامج أمر هام في اتخاذ قرارات مثقفة عن السياسة العامة .

٢ - فهم حدود المنهج العلمي المستخدم في تقويم البرامج الاجتماعية أمر هام خاصة حين يكون هناك أهداف متعددة تتطلب مقاييس متعددة .

٣ - ان تقويم البرنامج الاجتماعي ينبغي أن يستخدم لتحسين كيف البرنامج المقدم ، وليس لتبرير وجوده فحسب . وعلى سبيل المثال لقد أصبح هذا البرنامج وسيلة لاختبار المداخل المختلفة وتمحيصها لتقويم الخدمات للأطفال الصغار وأسرهم .

وقبل أن انتهى من مناقشة برنامج H S من المهم أن نلاحظ أنه لكي نفسر لماذا تظهر سياسة معينة في لحظة زمنية معينة فاننا في حاجة إلى تقدير كيف يهيىء المناخ الاجتماعي والسياسي المسرح للأخذ بنظرية معينة أو بتعريف وتحديد معين لمشكلة أو مشكلات ، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل السياسة في هذا المجال . وفي حالة برنامج H S فانه يتضح ان الشكل الذي اتخذه يعكس تضافر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع النظريات النفسية والتربوية . وعلى أية حال فبينما نجد أن الدليل العلمي لعب دورا رئيسيا في بناء السياسة الاجتماعية في هذه الحالة ، فان وجود هيئة ترعى المشروع وتدافع عنه أمر ضروري لمواجهة التغيرات السياسية . أي أن على علم النفس إذا أراد أن يكون مؤثرا في مجال السياسة العامة أن يراعي ثقافة صنع السياسة واتخاذ القرار كمراعاته لنظرياته ونتائجه .

ب - تعليم القراءة

ولنتأمل ما توصلت إليه معلمة في مدرسة صغيرة بنيوزيلندا

لقد بدأت Ashton - Warner (١٩٦٣) بسؤال الطفل عن الكلمات التي طلبها أمي ، أبي ، قبلني ، خائف ، شبح ، اسمه . هذه هي الكلمات التي طلبها الأطفال . كلمات ترتبط بما يحبون وبما يخافون منه . وكانت تكتب لكل طفل الكلمة على بطاقة من الورق المقوى كبيرة ثم تعطيه البطاقة . واذا رغب الطفل في كلمات مثل شرطي ، جزار ، سكين ، يقتل ، سجن ، قنبلة ، فانه يحصل على بطاقات تحمل هذه الكلمات . وكان يتعلم الكلمات بسرعة وعلى نحو مباشر انها كلمته ، وفي كل صباح يستخرج هذه الكلمات من الكوم الذي جمعته المدرسة في كل ليلة . هذه ليست كلمات ميتة من اختيار خبير ، ولكنها كلمات حية ، نابعة من خبرة الطفل ولها أهميتها في حياته . ومتى بدأ الأطفال ذلك فانهم يبدأون في الكتابة باستخدام كلماتهم ، ومن هنا يبدأ تدريس القراءة على نحو طبيعي . في مثل هذا الاطار الكلمة ليست مفروضة ومقحمة على التلميذ أن يتعلمها باستخدام تعزيزات مستعارة من مصدر خارجي . ان تعلم الكلمة في حد ذاته تعزيز ، انها تقدم للطفل شيئا يحتاجه ، طريقة جديدة لمعالجة رغبة أو خوف . ويحدد كل طفل النقطة التي يبدأ عندها ، وكل طفل يتلقى ما يدرك قيمته (Ashton - Warner , 1963) .

ولعل نجاح هذه التجربة يلقي بعض الضوء على أسباب اخفاق برامج محو الأمية في بعض البلاد العربية ، وارتداد الأفراد بعد محو أميتهم إلى الأمية مرة أخرى لأن القراءة والكتابة لا يؤديان وظيفة حيوية لهؤلاء .

وهذا الأسلوب يذكرنا بحديث هوايت عن دوافع الكفاءة Comperence Motivation ولكي نفيد من هذا الإطار الدافعي ينبغي أن نستخدم علم النفس لتزويد الناس بالمهارات التي تشبع دوافعهم وتشعرهم بفاعليتهم بدرجة أكبر ، وتشعر الفرد بفاعليته في التصدي لمشكلاته الحياتية بنفسه . من هذه البداية قد

يرغب المرء في أن يتعلم المزيد عن العلم الذي يساعده على زيادة فاعليته وكفاءته ، ثم بعد ذلك يتوغل في الجوانب النظرية . ينبغي أن نحاول في البداية إن نشخص مشكلات الناس وأن نحلها ، مشكلاتهم هم وليس المشكلات التي ينبغي أن تكون لديهم كما يرى الخبراء ، ولابد أن تفهم المشكلة في سياقها الاجتماعي وبهذه الطريقة قد نقدم شيئاً ذا فائدة عملية للممرضات ولرجال الشرطة وحراس السجون والباعة وغيرهم في مجالات الحياة المنفسحة العريضة . وبهذا نطوع علم النفس ليكون لخير الإنسان وفي خدمته (Miller, 1969) .

ومن الجهود الجديرة بالذكر والتي وجهت لتطوير التعليم في مصر من خلال علم النفس قيام عبد العزيز القوصى بمسئولية المستشار الفني لوزارة التربية والتعليم عام ١٩٥٥ في مصر حيث أنشأ جهازاً فنياً متخصصاً في البحوث أطلق عليه الإدارة العامة للبحوث الفنية والمشروعات وظفت من خلال بحوثه المعرفة السيكولوجية في المجال التربوي .

ومع إنشاء المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ، في منتصف الخمسينيات اتجه البحث النفسي إلى مجالات متنوعة ودرست كثير من المشكلات الاجتماعية من الوجهة السيكولوجية ، كما أجريت بحوث حول كثير من الجوانب المرضية للمجتمع من هذه الوجهة . (أبو حطب ، ١٩٨٥) .

وقد أنشيء في عام ١٩٧٢ م المركز القومي للبحوث التربوية وتولى قيادته فؤاد البهي السيد وخلال سنوات ثلاث أنجز المركز المشروعات الأتية :-

- تطوير المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام .
- تطوير التعليم الثانوي (المدرسة الشاملة) .
- المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر .
- الدراسة المبدئية لوضع استراتيجية قومية للتربية والتعليم .
- تطوير نظم الامتحانات في مصر .
- الاطار العام لمشروع تقييم علاقة تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية في الريف بالتحصيل العلمي .

وخلال عمله بالمركز ربط نشاط المركز بأعمال جهاز ينظم الأسرة من الناحية التربوية . وخلق التعاون مع مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس ، ودعم الاهتمام بمجال ثقافة الطفل (أبو حطب ، ١٩٨٦) .

رابعا - رعاية الأطفال

ان السياسة التي تؤثر في الأطفال تتشكل في جو سياسي فهناك أيديولوجيات سياسية واقتصادية متضمنة ، فضلا عن وجود ضغوط من جماعات مهتمة بالموضوع . وتحديد السياسة يتم عادة في لجان للتشريع ، وفي مكاتب الوزارات المختصة ، وبين الجمهور العام والخاص ، ولدى الأجهزة التي تقدم خدمات للأطفال سواء أكانت في القطاع العام أم في القطاع الخاص . وليس من شك أن نتائج مناقشة أية مسألة تتصل بالأطفال تمثل توفيقا بين القيم المتصارعة والمواقف المختلفة لهذه الأجهزة . ويتوقف الدور الذي يلعبه البحث العلمي على الجماعات المنغمسة وفيما يأتي نذكر أمثلة تثير الجدل وتتطلب وضع سياسة وتحتاج

إلى بحث علمي :-

١ - عندما يهمل الآباء أطفالهم ، هل تتوقف حقوقهم قبل الآباء ، ويكون من حق المجتمع وضع هؤلاء الأطفال في مؤسسات وبيوت ترعاهم ؟ أم نحمي الحقوق الطبيعية للآباء من الأفعال البيروقراطية التعسفية بوضع قيود تشريعية منوعة تبطىء من عملية اتخاذ القرار وتعمل على حشد الجهود التي تحقق التصالح بين الطفل ووالديه ؟

٢ - هل تخلق الدولة تنظيمات اجتماعية تدعم الأمهات الفقيرات لتربية أطفالهن وتوفير حاجاتهن أم أن تعمل هذه التنظيمات على تمكين هؤلاء الأمهات من العمل مع توفير رعاية للأطفال أثناء عمل أمهاتهن ؟

٣ - هل توفير الدولة لرعاية الأطفال أثناء عمل الأمهات يكون مشروطا بمعايير جودة معينة تتوافر في القائمين بالرعاية ؟ واذا كان الأمر كذلك فمن الذي

يحدد هذه المعايير ؟ وكيف ينبغي مراقبة الالتزام بها والامتثال لها ؟

٤ - ما تكلفة برامج التعليم قبل المدرسي وفائدته ، وخاصة بالنسبة للأطفال الـذين يغلب تعـرضهم للاخفاق المدرسي فيما بعد ؟ وهل من الأكفأ أن يكون الاستثمار في التربية العلاجية في اعمار لاحقة أم أن أثر التدخلات اللاحقة يعتمد على التدخلات المبكرة .

٥ - هل يوضع الأطفال المعوقون أو البطيئو التعلم في فصول تربية خاصة أم يتعلمون في الصفوف العادية ؟

٦ - فيما يتصل بالبرامج التي صممت لتحديد المشكلات الصحية في وقت مبكر بقـدر الامكـان هل يتم غربلة الأطفال على أساس مشكلاتهم السلوكية والانفعالية أم على أساس مشكلاتهم الجسمية ؟ وهل تتم الغربلة حتى مع عدم وجود ميكنزم لمعالجة هذه الاضطرابات بعد تحديدها ؟

٧ - هل على الأطبـاء أن يطلعـوا الأباء إذا وجدوا أبناءهم المراهقين مصابين بأمـراض تنـاسلية ؟ أم يزودونهم بالعـلاج وأساليب الوقاية من الاصابة ويوجهون النصح لهم فحسب ؟

٨ - ما مسئـولية رجال الشرطة والمحاكم والمؤسسات الاجتماعية والمدارس فيما يتصـل بهروب الأطفال من المدرسة ومن البيت ؟ وفي ظل أي الظروف يوضع الأطفال تحت التحفظ في بيوت رعاية الأطفال ؟

ان هذه الأسئلة وغـيرها كثير تتضمن اختيارات قيمية . وعند النظر فيها نحتاج معلومات من مجالات كثيرة ، وهكذا يصبح البحث السيكولوجي احد مصادر البيانات المطلوبة والهامة . وهناك دراسات نفسية تتعلق بكل هذه المسائل وغيرها كثير ، ولقد لعبت نتائجها دورا هاما في مناقشتها . والاعتماد على نتائج بحث معين يتوقف إلى حد كبير على التوقيت من حيث علاقة نشر هذه النتائج

بالجوانب المختلفة من المناخ السياسي والاجتماعي . والنتيجة العلمية أو البحثية التي لا تجد آذانا صاغية حينا قد تصبح مؤثرة ومسموعة حينا آخر . مثلا - هناك بحث مبكر عن التحيز للذكور مقابل الاناث في الكتب المدرسية قام به تشيلد وبوتر وليفين Child , Potter & Levine , 1946 عام ١٩٤٦ وقد لقيت نتائجه التجاهل ، غير أن البحوث المماثلة التي نشرت في السبعينيات كان لها تأثير كبير لأن الحركة النسائية في أمريكا وحقوق المرأة أصبحت في بؤرة الا هتمام ، ووجدت النتائج طريقها لاعادة تصحيح محتوى الكتب المدرسية بحيث تعكس المساواة بين الجنسين .

وقد أجرى جابر والليثي دراسة لتحليل محتوى القصص الواردة في كتب اللغة الانجليزية في المدرسة الاعدادية المصرية في الستينيات من هذا القرن وأسفرت الدراسة عن تحيز واضح للرجال على النساء ففي ١٨ قصة عقدت البطولة على امرأة واحدة . رغم أن الكتب يدرسها التلميذات والتلاميذ على السواء وأن أعدادهم متساوية تقريبا . ولم تلق هذه الدراسة رغم نشرها في صحيفة المكتبات المدرسية أي اهتمام يذكر وهذا يشير إلى أهمية المناخ الاجتماعي والسياسي المواتي (جابر والليثي ١٩٦٩) .

وعلى الرغم من أن المعرفة المتوافرة كثيرا مالا تستخدم لأن المناخ السياسي والاجتماعي لا يستجيب لها . فان عكس هذا الموقف قد يحدث أي أننا قد نحتاج إلى معلومات معينة حاجة شديدة بحيث اذا توافرت تؤخذ في الحسبان ويتم العمل بمقتضاها ومن أمثلة ذلك ما ورد في تقرير هايز Hayes . عن صنع سياسات رعاية الأطفال عام ١٩٨٢ . تعالج إحدى الدراسات الواردة في هذا التقرير المعايير الفيدرالية للرعاية اليومية للأطفال . هذا التقرير يبين أنه على الرغم من أن التشريع الذي صدر في نهاية الستينيات من هذا القرن يتطلب التمسك بهذه المعايير -معايير جودة القائمين برعاية الأطفال- إلا أن تنفيذ ذلك تأخر سنوات طويلة . ورأى كثير من الخبراء في تربية الأطفال أن تكون نسبة

القائمين على رعاية الأطفال إلى عدد الأطفال الـذيـن يعـنـون بـهـم عاليـة ، ولكن سرعان ما ظهر أنه إذا كان هذا شرطا للدعم المالي الفيدرالي لمراكز رعاية الأطفال اليومية ، فان كثيرا من المؤسسات العاملة في هذا الميدان تغلق أبوابها وسوف يضعف نظام رعاية الطفل برمته . ومن هنا أجريت دراسة قومية للعوامل المسهمـة في تحقيق النتائج المشجعة أو المواتية لرعاية الطفل . وعندما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن نسبة الهيئة المشرفة على الأطفال والقائمة برعايتها إلى عدد الأطفـال ليست هامـة إذا قورنت بعـوامـل أخرى ، حلت إحدى المشكلات الأسـاسية في سياسـة رعاية الأطفال وأصبح في الامكان المضي قدما في تطوير المعايير الفيدرالية لرعاية الأطفال .

وهناك مسألة أخرى في ميدان الطلاق وحضانة الطفل حيث نجد أن تحديد السياسـة يتطلب تقبل نتائج علمية معينة . فقد لاحظ اساتذة القانون الذين درسوا حالات الحضانة ان القضاة في وضع يصعب عليهم فيه اتخاذ القرار الجيد في معظم الحالات الخلافية . وكانوا يبحثون عن طريق سهل يقلل من الآلام التي تثـيرهـا هذه القضايا ، ومن الوقت المستغرق في عرضها على المحاكم . وأنهم لذلك اتجهوا إلى الأخذ بالرعاية المشتركة . ولقد بينت الدراسات التي أجريت على الطلاق وتأثيره على الأطفال ، ان الأطفال الذين ترعاهم أمهاتهم ينمون نمو أفضـل إذا استطاعوا أن يحافظوا على اتصالهم بآبائهم بعد الطلاق . ولحرص القضاة على البحث عن طريق يبسط عملية اتخاذ القرار ، فان اساتذة القانون فسروا هذه النتائج كما لو أنها دليل يدعم الرعاية المشتركة للطفل في الحالات التي يثور فيها الخلاف بين الأبوين . وقد يفترض أنه إذا ظهرت نتائج سلبية للرعاية المشتركة في هذه الحالات الخلافية مع مضي الزمن فسيكون من الصعب أن نجد آذانـا صاغية لهذه النتـائـج . وهكـذا . وغني عن البيان أن موقف الشريعـة الاسـلامية من هذه القضية يمثـل القول الفصل في رعاية الأطفال حين تحيط بالأسرة عوامل التفكك .

وهكذا حين تحتاج جماعة قوية ذات اهتمام بموضوع معين إلى نتائج بحث تؤيدها كما في حالة معايير رعاية الأطفال اليومية ، فان البحث قد يسهم اسهاما كبيرا في عملية صنع السياسة ، ولكن هذا الاستعداد أو التهيؤ قد يؤدي إلى استخدام غير ملائم للنتائج البحثية وقبل الأوان . ولقد شهد جرينبرجر Green Berger بأن تشغيل المراهقين لا يؤدي إلى تنمية انجازاتهم المهنية على المدى البعيد ، وذلك فيما يتصل بتشريع وضع للتوسع في تشغيل المراهقين . وهذه الشهادة مخالفة للمعتقد الشائع . غير أن هذه الشهادة اتفقت مع اهتمامات جماعة هامة هي أحد التنظيمات العمالية القوية والذي يعارض مراجعة قوانين العمل الخاصة بالطفل والمراهق ، ومن هنا أخذوا بهذه الشهادة أو الفكرة وتمسكوا بها ودافعوا عنها (Greenberger , 1983) .

وفي هذا المجال قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر بالتعاون مع منظمة اليونسيف وبرئاسة مختار حمزة عام ١٩٦٦ بوضع خطة لبحث احتياجات الطفولة في مصر وهو أكبر فريق بحثي تم تشكيله وقامت لجنة من علماء النفس والتربية في مصر بتوثيق الدراسات التي تتناول هذه الاحتياجات وظهرت نتيجة التوثيق في مجلدين أحدهما باللغة الانجليزية في ٦٥٤ صفحة والأخر باللغة العربية في ٤٥٠ صفحة .

أما عن تشكيل فريق البحث فكان يضم فرقا في علم النفس وفي التربية وفي الاجتماع وفي الطب وفي الاحصاء وفي الاقتصاد . وتحددت أهداف البحث في الاجابة عن الأسئلة الرئيسية الآتية :-

- ما هي الاحتياجات التي تعتبر أساسية وضرورية لنمو الطفل المصري العادي ؟
- ما هو مدى وما هي طبيعة السلوك عند الأطفال والتي لا تتمشى مع الأهداف الاجتماعية ؟
- ما العلاقة التي تربط بين مثل هذا السلوك والأساليب المتبعة لمقابلة احتياجات الطفولة ؟

- ما المشكلات المتوقع ظهورها نتيجة للاستمرار في بعض البرامج المتبعة لاشباع الطفولة ؟

- إلى أى مدى يشعر الآباء باحتياجات أبنائهم وما الذي يمكن اتباعه مع الآباء لتوعيتهم في هذا المجال ؟

- إلى أي مدى يشعر العاملون في مجال الطفولة على مختلف المستويات بتلك الاحتياجات ومدي إشباعها ؟ وما هو التخطيط المقترح لتحقيق الغايات ؟

وفي ضوء هذه الأهداف حددت اللجنة مفاهيم البحث واتفق على أسلوب العمل في اللجان المختلفة واستمر العمل عدة سنوات وظهرت النتائج والتوصيات وفي عام ١٩٧٤ ظهر التقرير النهائي باللغتين العربية والانجليزية ولاقى ترحيبا في الأوساط العلمية . وأشادت به المنظمة الدولية للطفولة . (مختار حمزة ، ١٩٨٦) .

خامسا - الصحة النفسية

إذا كان توفير خدمات الصحة العقلية أو النفسية مسألة مهنية فان دراسة سياسة الصحة النفسية أمر أكثر شمولا ويتضمن أسئلة علمية أساسية تتصل بعلم النفس الاجتماعي وعلم نفس النمو وعلم نفس التعلم وعلم النفس البيئي . ومع ذلك فان مسائل السياسة لم تلق إلا عناية قليلة في علم النفس والسؤال هو لماذا ؟

هناك أسباب عديدة لعدم انغماس علماء النفس في هذا المجال ومن أهمها :-

١ - عدم توافر سياسة قومية للصحة النفسية تقوم على خطة واضحة .

٢ - مناقشة السياسة على نحو ذكي يتطلب بعض المعرفة بالنظام ككل .

٣ - قد ينصرف اهتمامنا إلى إحداث أثر في الأفراد وليس في أنظمة اجتماعية .

والمقصود بالسياسة القومية للصحة النفسية مجموعة القوانين والممارسات والبنى الاجتماعية والأفعال التي تستهدف صحة نفسية أفضل لأفراد المجتمع

وجماعاته . ودراسة مثل هذه السياسة تتطلب تحديد خصائص وصفية وتقويم مقارن لأساليب معينة ، وتقويم للنظام وأجزائه وللموارد البشرية المتاحة والمتطلبة ، وتحليل لكلفة وفائدة الممارسات وتحليل العلاقات العلية بين السياسة التي تتصل بالصحة العقلية والسياسة التي تتصل بالرعاية والصحة . ودراسة المؤسسات أو الجماعات التي تعمل على التأثير في تلك السياسة .

ولقد تألفت لجنة لدراسة الصحة النفسية في أمريكا وأصدرت تقريرا في أربعة مجلدات عام ١٩٧٨ The President Commission on Mental Health وقد وضحت هذه اللجنة في المجلد الأول شمولية مشكلات الصحة النفسية وهي تقدر أن ٢٥٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يعانون من اكتئاب وقلق وغير ذلك من مؤشرات الاضطراب الانفعالي التي تتراوح بين الخفيفة والمعتدلة . وتمضي اللجنة لتبين في التقرير أن مشكلات الصحة النفسية لا يمكن تحديدها على أساس الأمراض العقلية والاضطرابات الطب النفسية التي تعجز الأفراد وتقعدهم عن الوفاء بمتطلبات حياتهم العادية . إذ ينبغي أن تشتمل على الضرر الذي يلحق بالصحة النفسية والذي يرجع إلى الفقر والبطالة والتمييز المؤسسي القائم على أساس العنصر أو الجنس أو العمر أو المعوقات العقلية والجسمية . وينبغي أن تشتمل أيضا على الظروف التي تتضمن الضيق والتعاسة والذي لا يندرج في الفئات التقليدية في تصنيف الاضطرابات النفسية أو الخدمات .

المنفعة الحدية للخدمات السيكولوجية

ان الدارس للموقف في كثير من بلاد العالم يجد أن النسبة الغالبة من الناس يعالجها مهنيون في مجال الخدمات الصحية لم يدربوا تدريبا سليما ، أو أن هذه النسبة لا تلقى أي علاج على الاطلاق .

ويغلب أن يعالج الطبيب (الممارس العام) مشكلات الصحة النفسية والعقلية وهو لم يعد من الناحية الطبية النفسية اعداد كافيا . ويقدر بعض

البـاحثـين أن نسبة الذين يترددون على عيادات هؤلاء الأطباء ممن يعانون من مشكلات نفسية تزيد عن ٥٠٪ من المترددين عليها . ويقدر أحد الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية أن ١٣ مليونا مضطربا عقليا يعالجهم أطباء ، ولا يلقون علاجا على يد الأطباء النفسيين . ويقدر فيشي وأعوانه Vischi ان الطبيب المتـوسط يعالج حالات تندرج في مجال الصحة النفسية أكثر مما يعالج الطبيب النفسي المتوسط .

ومن المعروف أن مشكلات الصحة النفسية كثيرا ما ترتبط بأعراض جسمية وآلام جسمية مما يدفع بأصحابها إلى السعي لطلب خدمات طبية . وكثير من هؤلاء المرضى يتلقى رعاية طبية مكثفة بل ورعاية جراحية احيانا ، وفائدة هذا كله قليلة . ويمكن تحقيق اقتصـاد كبـير من خلال توفـير الخـدمـات النفسية المناسبة . وتدل البحوث التي أجريت على إحدى خطط الضمان الصحي على أن الـذين يتعـرضون لضيق انفعالي emotional distress يترددون بكثرة على الجهاز الطبي . وقد اتضح من هذه الدراسات أن جلسة قصيرة للعلاج النفسي دون أن تتكرر يمكن أن تنقص طلب الخدمة الطبية بمقدار ٥٠٪ في السنوات الخمس اللاحقة . ولقد أدت ما بين زيارتين وست زيارات نفسية إلى انقاص الالتجاء للخدمة الطبية بمقدار ٧٥٪ ولقد وجدت نسبة نقص مماثلة في معدل التغيب عن العمل .

حجم مشكلة الصحة النفسية

ان تقـديرات الاضـطرابات النفسية الخطيرة يتراوح ما بين ١٠٪ ، ٢٠٪ ومعنى هذا أن لدينا في العالم العربي ما بين ١٥ ، ٣٠ مليونا من العرب في حاجة إلى رعـاية صحية نفسية . هذا التقـدير مبني على التقديرات الأمريكية . وفي دراسة انجليزية للصحة القومية اتضح أن ١٤٪ من الاناث ، ٧٪ من الذكور استشـاروا طبيبهم (ممارس عام) عن شكل من أشكال المرض النفسي ويعتقد

كاستل Castle ١٩٧٥ ان هذا التقدير منخفض لأن الممارسين العامين يعجزون عن أكتشـاف الأعـراض الطبية النفسية . فالقول بحوالي ١٥ مليون عربي في حاجة إلى رعاية نفسية قول قريب من التقدير الوارد في الدراسة الانجليزية .

واذا قدرنـا علماء النفس العـرب القادرين على تقديم خدمة نفسية بألف ومثلهم من الأطباء النفسيين وما يقدمونه من ساعات الخدمات النفسية اسبوعيا بثـلاثـين ساعـة فان معنى ذلك أن الواحد منهم يقدم ١٥٠٠ ساعة في السنة والمجموع الكلي لما يقدمه هؤلاء جميعا يبلغ ثلاثة ملايين ساعة لخمس عشر مليونا أي بواقـع ثلث ساعـة لكـل مضـطرب في العـام في المتوسط . علما بأن أكثر التقديرات تفاؤلا لحاجة الشخص المضطرب نفسيا هي ثلاث ساعات تقريبا .

ويمكن القـول بطبيعة الحال أن هذ التقدير مبني على مسلم قد لا يكون صحيحا . ذلك أن المجتمعات قد تتفاوت من حيث الصحة النفسية والمرض ، ومن المفكرين من يرى أنه مع التقدم الحضاري وزيادة تعقد الحياة وما يصاحبه من تغـير في بنية الأسرة وفي الـروابط الاجتـماعهية يزداد الاضـطراب النفسي شيوعا . ومع هذا فانه حتى لو أصبحت نسبة المحتاجين إلى رعاية نفسية نصف هذا العدد المقدر فان عدداً كبيرا من البشر ما يزال يحتاج إلى خطة للرعاية النفسية .

في ضوء هذا التقدير لا بد أن نتبنى سياسة واستراتيجية تركز على زيادة الموارد المهنية في هذا المجال . ولابد أن نلتفت إلى ما يأتي :-

أ - الوقاية

ب - البحث عن مؤهلات مهنية دون الدكتوراه أو مؤهلات الطبيب النفسي لتـوفـير مساعدة مهنية سليمة . وقد يدخل في ذلك الاخصائي النفسي والاخصائي الاجتماعي والمعلم وامام المسجد بعد تأهيلهم .

جـ - المساعدة الذاتية

د - تدريب المهنيين الأخرين للقيام بعمليات الغربلة لطالبي الخدمة النفسية

وتحويلهم إلى المختصين بمشكلاتهم مما ينقص الخدمة غير الملائمة .

هـ - تنمية أكبر للموارد البشرية المهنية .

والسياسة الموصى بها في ضوء الحقائق السابقة هي وجوب الابتعاد عن العلاج المتعمق الطويل المدى وعن الوضع في المستشفيات كلما أمكن ذلك (Kiesler , 1980) .

سادسا - الاقتصاد في الطاقة

ان تحقيق الحفاظ على الطاقة والاقتصاد في استخدامها له جانبان : جانب تقني وجانب انساني . وتطوير تكنولوجيا المحافظة على الطاقة خطوة ضرورية ولكنها ليست كافية لانقاص استهلاك الطاقة . وما لم يأخذ جانب كبير من المستهلكين بالتقنيات الجديدة في هذا المجال فان تأثيرها سوف يكون ضئيلا . ولقد أظهرت عدة دراسات أن مستخدمي الطاقة لم يقبلوا على استخدام التكنولوجيا الجديدة في حفظ الطاقة مع ثبوت كفاءتها في تحقيق اقتصاد ملحوظ في هذا المجال . ولكي نهتم بالجانب الانساني لابد أن ندخل في اعتبارنا مدى التعقيد الذي يتطلبه تجهيز المعلومات لدى الانسان .

ان الكشف عن طرق لزيادة الحرص على الطاقة له مضامين عملية معقدة بعيدة المدى . ولقد رصدت أموال طائلة لزيادة الحفاظ على الطاقة (مثلا في كالفورنيا ما ئتا مليون دولار سنويا) . ومعظم هذا المال ينفق في اقناع المستخدمين بتركيب واستخدام أدوات وأجهزة منزلية تحافظ على الطاقة . وفي تعديل عاداتهم على نحو ينقص استهلاك الطاقة . ولقد كان الاعلان عن طريق وسائل الاعلام هو الأداة الرئيسية المستخدمة في جهود اقناع الناس بالقضية ، غير أن هذا الجهد في أحسن الأحوال حقق نجاحا مشوشا .

وهناك ثلاثة نماذج أساسية شائعة لتنمية سلوك القصد في الطاقة . ان محاولات تنمية الحرص على الطاقة يستند إلى نظريات في الاقناع وتغير الاتجاهات

وعمليات اتخاذ القرار لدى الأفراد الذين يستخدمون الطاقة . ولقد انصرفت معظم الجهود في هذا الميدان إلى حملات على نطاق واسع لنشر المعلومات . ولقد اعتمدت هذه البرامج والحملات على نظريتين في سلوك الاقتصاد والمحافظة على الطاقة وهما : نموذج الاتجاهات attitude model والنموذج العقلاني الاقتصادي The rational – economic model . ان نموذج الاتجاهات النفسية يفترض أن سلوك الاقتصاد سيتحقق على نحو آلي متى ما تكون لدى الأفراد اتجاهات مواتية نحو اقتصاد الطاقة . أما النموذج العقلاني الاقتصادي فيفترض أن الناس يقتصدون في استهلاك الطاقة ما دام ذلك مفيدا من الناحية الاقتصادية . ومعظم شركات المرافق العامة تقيم برامجها في المحافظة على الطاقة على نموذج الاتجاهات وتقوم بحملات اعلامية صممت لخلق اتجاهات موجبة نحو الاقتصاد في الطاقة . ولقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية النموذج العقلاني الاقتصادي عندما ربطت انقاص الضرائب بزيادة الاقتصاد في الطاقة . على الرغم من أن النظريتين معقولتان إلا انهما تقدران تعقد السلوك الانساني تقديرا أقل من حقيقته .

ويستند نموذج الاتجاهات إلى مسلم هو : أن الاتجاهات تحدث السلوك وتحدده . غير أن البحوث العلمية برهنت على أنه من النادر أن نجد علاقة مباشرة قوية متسقة بين الاتجاهات والأفعال اللاحقة . وليس معنى هذا أننا نقول بعدم وجود علاقة فهناك علاقة بين الاتجاهات والأفعال ولهذه العلاقة أهميتها على أن تؤدي إلى تغير السلوك لأن هذا التغير هو الهدف المبتغى .

ولقد قام أرشر وأعوانه Archer بدراسة مسحية عام ١٩٨٥ اتضح منها عدم وجود هذه العلاقة المباشرة النفسية بين الاتجاهات نحو حفظ الطاقة والسلوك الفعلي للعمل وفقا لها . فقد اتضح أن هناك اعتقادا سائدا في المنطقة موضع الدراسة بأن أزمة الطاقة خطيرة (٨٥٪ من المستجيبين رأوا ذلك) وأنها تزداد سوء (٥٤٪ رأوا ذلك) . وفي ضوء هذه النتيجة كان يتوقع أن يكون سلوك الحفاظ على الطاقة منتشرا وشائعا ، الأمر الذي لم يكن كذلك .

واستخدام الحوافز والعقوبات الاقتصادية عمل أيضا بالغ التعقيد . وقد دلت بحوث آرشر وأعوانه على أن برامج الحوافز لم تفهم من قبل مستخدمي الطاقة فهما مناسبا . وهذا النقص في الفهم لبرامج الحفاظ على الطاقة له أهمية كبيرة ، لأن وعي الجمهور وفهمه لبرامج معينة شرط ضروري ولازم لسلوك المحافظة على الطاقة في ظل النموذج العقلاني .

والنظرية الثالثة هي تأثير القدوة والنموذج . فاذا وجد نموذج يحتذى يسلك على نحو معين ، فان هذا كثيرا ما يؤدي إلى تعديل سلوك أصدقائه وزملائه ، هذا فضلا عن أن السلوك المنمذج (الحفاظ على الطاقة) ، يكون عادة واضحا للعيان .

ان أعظم ميزة للانتشار الاجتماعي أي الانتشار بين الأشخاص وتفوقه على الاعلام قد اتضحت في مجالات منوعة . ولقد أشار نسبت Nisbett وأعوانه عام ١٩٧٦ إلى احد مشروعات التوسع الزراعي كمثال يدل على فاعلية أسلوب الانتشار هذا . فخلال الثلاثينيات حاولت الحكومة ان تيسر الأخذ بأساليب وأدوات زراعية متطورة . وكانت المحاولة المبدئية اقناع الزراع عن طريق كتيبات تحتوي على معلومات عن هذه الأساليب والأدوات وفاعليتها . ولقد أسفر هذا المدخل عن نتائج قليلة محدودة . ثم جرت محاولة لاحقة وكانت في صورة عرض بيان أي القيام بنموذج للمطلوب يبين للزراع كيف تؤدي الممارسات وكيف تستخدم الأدوات الجديدة بحيث تحقق النتائج المطلوبة . وكان مستشارو الحكومة يعملون جنبا إلى جنب مع الزراع في مزارع مختارة . ولقد حقق هذا البرنامج نجاحا مذهلا . لقد كان الزراع الذين دربتهم الحكومة نموذجا وقدوة للفلاحين أو الزراع الآخرين . وعندما رأى الأصدقاء والزملاء نتائج الطرائق الجديدة والمحصول الأوفر والأفضل ، انتشر استخدامها .

ولقد اقترح استخدام مستشارين حكوميين لزيادة الأخذ بأساليب الاقتصاد في الطاقة . وهؤلاء المستشارون الفنيون يدرسون الأبنية ليحددوا الاستحداثات

المناسبة لها ، ويرصدون الخط القاعدي لاستهلاك الطاقة لكل بناء ليساعدوا أصحابه في استخدام مستحدثات بسيطة مناسبة . أما الاقتصاد في الطاقة الذي ينتج عن هذه الاستحداثات فانه سوف يؤدي إلى الثقة في تجريب هذه الاستحداثات والأخذ بالاقتصاد في الطاقة بواسطتها لدى الأصدقاء والمعارف .

وهناك شواهد مباشرة في مجال حفظ الطاقة تظهر أن المعلومات التي تصل الشخص من أصدقائه وزملائه إلخ أكثر تأثيرا مما يصل إليه عن طريق وسائل الاعلام ولقد وجه ليوناردو - بارتون عام ١٩٨٠ Leonard – Barton أن أفضل مؤشر للتنبؤ بنوايا شراء معدات الطاقة الشمسية هو عدد المعارف الذين يمتلكون معدات شمسية . وفضلا عن ذلك فان الذين استخدموا هذه المعدات والذين لم يستخدموها قرروا أن المصادر الشخصية للمعلومات هي أكثر العوامل تأثيرا في عملية اتخاذ القرار (Constanzo et al. 1986) .

سابعا - علم النفس والانتاج

لقد قدم علم النفس اسهامات واضحة في مجالات كثيرة تتصل بالانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة ومن أهم اسهاماته ما قدمه في ثلاثة مجالات هي : الانتقاء والتدريب والقيادة .

الانتقاء

ان عملية الانتقاء تشتمل على جوانب كثيرة من أهمها الكشف الطبي ، وتطبيق اختبارات الذكاء والاختبارات المهنية ، ودراسة تاريخ الحياة ، والمقابلة الشخصية وهي تستهدف المواءمة بين الفرد وبين العمل .

والبحوث عن المقابلة الشخصية كأداة للانتقاء كثيرة بعضها أجري في المختبرات والبعض الأخر في الميدان . وتظهر نتائج هذه البحوث ان المقابلة الشخصية من أكثر وسائل الانتقاء شيوعا كما تظهر أنها لا تتمع بقدر مناسب من الصدق . ولعل أحد أسباب هذا أنها لا تجرى بطريقة مقننة . أي أنك قد تسأل

متقدما - لعمل مثلا - سؤالا سهلا ، وتسأل الأخر سؤالا صعبا ثم تتصور أن الأول ينجح والثاني يرسب .

ومن المقترحات التي تفيد في المقابلة الشخصية :-

١ - استخدام مقابلة شخصية مقننة لتحسين درجة ثباتها .

٢ - كتابة مذكرات والعودة إليها للتخلص من تأثير الترتيب ولانقاص أثر المعلومات السالبة .

٣ - معرفة متطلبات العمل الذي ننتقي له لأن ذلك يساعد على التركيز على المعلومات ذات العلاقة والأهمية .

٤ - التدريب بطرق تساعد على تجنب آثار التحيز ، كخطأ التسجيل وتأثير الهالة وخطأ المتوسط . . . . . إلخ .

٥ - تذكر ان المقابل يكون انطباعاته هو ، وبالتالي على القائمين على المقابلة أن يهتموا بالعلاقات العامة .

٦ - أن ندع المقابل يتحدث بحيث يمكن الحصول على عينة سلوكية مناسبة وبالتالي تجنب القرارات المتسرعة .

واستخدام الاختبارات المقننة بالاضافة إلى المقابلة عمل أفضل وللاختبارات مشاكلها ذلك أن الأفراد يجيبون عن بعض هذه الاختبارات تبعا للاشتهائية الاجتماعية (كما في اختبارات الميول واختبارات الشخصية) .

واختبارات القدرات العقلية واختبارات التحصيل لها ثبات مرتفع وصدق أعلى من اختبارات الشخصية . ولذلك فهي تساعد على التنبؤ بصدق أكبر في الأداء في برامج التدريب وفي العمل إذا قورنت باختبارات الشخصية . لقد بين باحثان ان استخدام اختبارات القدرة المعرفية في الانتقاء يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد في التكاليف يتراوح ما بين ٦٥ مليون ريال بالنسبة لمؤسسة اقتصادية عدد العاملين فيها خمسة ألاف ويزداد هذا الاقتصاد بازدياد المؤسسة .

عمليات الانتقاء في العالم العربي شائعة واستخدام التقنيات النفسية شائع أيضا ومن أمثلتها من خبرة الباحث :-

- انتقاء العاملين لمشروع مديرية التحرير في الخمسينيات .
- انتقاء العاملين ببنك ناصر الاجتماعي في الستينيات .
- انتقاء المعلمين والموجهين للاعارة في البلاد العربية في الستينيات .
- انتقاء الطلاب المتقدمين لكليات التربية والمعلمين في الستينيات .
- انتقاء مساعدي مهندسين بشركة الملاحة البحرية في الاسكندرية في السبعينيات .
- انتقاء العاملين لبنك فيصل الاسلامي في الخرطوم وفي القاهرة في السبعينيات .
- انتقاء العاملين للوظائف القيادية في المكاتب الخارجية لشركة مصر للطيران في السبعينيات .
- انتقاء العاملين في جامعة قطر في السبعينيات والثمانينيات .

وقد تفاوتت هذه العمليات من حيث الأدوات المستخدمة وخطوات الانتقاء وعدد المشاركين فيها وأساليبها الفنية فبعضها كان يعتمد أساسا على المقابلة الشخصية والبعض الأخر استخدم الاختبارات النفسية المختلفة واختبارات التحصيل المقننة ، والكشف الطبي والمقابلة الشخصية . وقد كتبت عن بعضها تقارير علمية موجودة ، ومنشورة من أمثلتها انتقاء العاملين لبنك فيصل الاسلامي بالخرطوم والقاهرة .

ويذكر فؤاد أبو حطب أشهر انجازات تطبيق علم النفس في مصر ومنها ما حدث بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . فقد أنشئت مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني بوزارة الصناعة وقامت هذه المؤسسة بالاشراف على عدد كبير من مراكز التدريب المهني . وظهرت الحاجة إلى استخدام علم النفس في مجال

الانتقاء والتوجيه المهني ودعم هذه الخبرات السيد محمد خيري الذي استمر في رعاية المشروع طوال حياته الأكاديمية في مصر .

وقد أشرف أيضا على الجوانب السيكولوجية لديوان الموظفين الذي أنشيء في هذه الفترة ليتولى مسئولية الجهاز الاداري في الدولة . وقد أدى هذا النشاط إلى إعداد مجموعة من الاختبارات النفسية التي استخدمت في عمليات الانتقاء والتوجيه (أبو حطب ، ١٩٨٥) .

ثامنا - التنمية الاقتصادية

نذكر في هذا المجال مثالين يوضحان بعض ما يمكن أن يقدمه علم النفس لخدمة الجماهير . أحدهما أخفق في تحقيق معظم أهدافه ، والأخر نجح في هذا المجال . والمثالان يستندان إلى افتراض عن الدافعية الانسانية مؤداه أن معظم الناس يريدون مساعدة أنفسهم ، وأنهم سيبادرون إلى تحسين أحوالهم إذا اتيحت لهم المعرفة والخبرة والأدوات التي تمكنهم من ذلك .

أولا – في عام ١٩٥٢ بدأت لجنة أمريكية American Friends Service Committee (AFSC) إحدى محاولاتها للتنمية في قرية هندية تسمى باربالا Barpali village وكان هدفها رفع مستوى المعيشة وذلك من خلال رعاية صحية أفضل لسكان القرية وتحسين احوالهم المعيشية . وخلال السنوات العشر التالية أنفقت هذه الهيئة مليونا من الدولارات في هذه المنطقة وأرسلت عددا من أمهر ما لديها من متطوعين وأكثرهم تكريسا للجهد وذلك لمساعدة الفلاحين على التوصل إلى طريقة أفضل للحياة وقدم المتطوعون المساعدة للسكان في أشكال مختلفة ، في مجال التربية الصحية ، وتخطيط الأسرة ، وتوفير الخدمات الطبية للقضاء على الأمراض المتوطنة . لقد علموا الناس كيف يحفرون الآبار ، ويشيدون دورات المياه لتحسين الصحة العامة ، كما دربوا مجموعات من العاملين في القرية لتعليم الأطفال والراشدين الطرق الحديثة في القيام بالأعمال المختلفة ووفروا تدريبا

ميكانيكيا بحيث يستطيع الفلاحون إصلاح الآبار ودورات المياه بأنفسهم ، كما علموهم استخدام الأسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية وطرق جديدة أفضل لزراعة الخضراوات وتربية الدواجن ، بل أنهم ساعدوا في البدء في صناعات ريفية : تعاونيات للصناعات الجلدية وصناعة المنسوجات . ولا يستطيع أحد أن يتهم هؤلاء المتطوعين بعدم تجاوبهم لحاجات القرية .

ولقد تم ذلك بالتعاون التام مع الحكومة الهندية ، على أن يستمر المشروع عشر سنوات . وعندما تركت لجنة الخدمات الأمريكية المشروع في الموعد المحدد عام ١٩٦٢ ، حاولت هذه الهيئة أن تقوِّم ما أنجزته في نهاية المشروع ثم مرة أخرى عام ١٩٧١ م . واتضح لها إخفاق المشروع ففي عام ١٩٧١ كانت معظم الآبار مهملة لا تستخدم ، وتفككت التعاونيات ، ولم يستمر السكان في استخدام الممارسات الزراعية الجديدة . وزاد عدد السكان أكثر من زيادتهم في قرية مجاورة مماثلة تسمى تانا Thana رغم تخطيط الأسرة . صحيح أن نسبة أعلى من أطفال هذه القرية التحقوا بالمدرسة عند المقارنة بالملتحقين من منطقة مماثلة . وقد يكون لهذه المحاولة تأثيرها في المدى البعيد ولكن الأهداف المباشرة في رفع مستوى المعيشة لم تتحقق ودافعية الناس في مساعدة أنفسهم لم تحقق النتائج المعقودة عليها .

ثانيا - مشروع بدأ عام ١٩٦٣-١٩٦٤ وهو يمثل برنامجا رياديا يستهدف تدريب رجال الأعمال في دافعية الانجاز . كيف يحددون أهدافا واقعية مناسبة وكيف يثيرون دافعية العاملين ويحمسونهم وكيف يحلون المشكلات . والحاجة للانجاز عند ماكليلاند سمة شخصية مستقرة ، تتجذر في خبرات الطفولة المتوسطة . تدفع الفرد إلى أن يقوم بأعمال ، احتمال النجاح فيها معقول ، والى أن يتجنب الأعمال السهلة جدا لأنها لا تتحدى امكانياته وكذلك الأعمال الصعبة جدا خوفا من الاخفاق . ولقد وجد ماكليلاند علاقة ذات مغزى بين ارتفاع دافعية الانجاز واستقلالية الطفل منذ وقت مبكر في تاريخ حياته . كما أن دافعية

الانجاز ترتبط ارتباطا موجبا مع الانجاز الفعلي في الحياة المقبلة (Goldstein ,1984)

وقد استهدف هذا التدريب تحسين قدرات رجال الأعمال في عملهم . ولقد درب هؤلاء ليتحدثوا ويتصرفوا ويفكروا على نحو ما يتحدث ويتصرف ويفكر أصحاب دافعية الانجاز العالية وتم تدريب ٥٠ رجلا من مدينة صغيرة تسمى كالكينادو Klakinado in Andhra Prodesh . ثم تمت متابعتهم بعد عامين من هذا التدريب. وكذلك متابعة عدد من رجال الأعمال -مناسب- من مدينة مشابهة هي راجاه مندرى Rajahmundry (مجموعة ضابطة)

وفي ايجاز كان رجال الأعمال المدربين أكثر نشاطا ممن لم يدربوا وشاركوا في شئون المجتمع المحلي التي استهدفت تحقيق تنمية المدينة وتطويرها بدرجة أكبر من أقرانهم الذين لم يدربوا . وانشأوا أعمالا جديدة ، واستثمروا مالا أكبر في توسيع اعمالهم . وفوق ذلك استخدموا من العاملين ضعف ما استخدم رجال الأعمال الذين لم يدربوا وذلك خلال العامين التاليين .

وهـذه النتائج مذهلة في ضوء ان ما تحقق في مستوى المعيشة شمل ألف أسرة ، أي حوالي ٥ آلاف فرد . وكانت التكلفة ٢٥ ألف دولار . وكانت مدة التدريب أربعين يوما . وقدر من المتابعة خلال ستة شهور ، أي أن تكلفة هذا المشروع $\frac{١}{٤٠}$ من تكلفـة المشروع السـابق والنتـائج أفضل . كما أن مفهوم التـدريب وبـرامجه هذه استمرت على الأقل خلال السنوات العشر التالية بعد انسحاب المشاركة الأمريكية ويقوم بتقديمها معهد للتدريب في حيدر أباد شارك في التجربة الأولى (Meclelland , 1978) .

القيـم والعلـم

ان الأمثلة التي ذكـرنـاها تدل على أن علم النفس لديه ما يقدمه لصناع السياسـة الجماهيرية ومتخذي القرار . وما يقدمه قد يدخل في مجال المنهج وقد يدخل في مجال المضمون .

من علماء النفس من يرى أن المعرفة العلمية والرأي المهني متمايزان تماما عن الحكم الاجتـماعي أو القيمي . أي أنهم يرون أن قوة علم النفس تكمن في قاعدته العلمية ، ولا ينبغي عليه أن يتبنى مواقف وافعالا اجتماعية تستند إلى القيم الاجتـماعية ولا تدعمها الحقائق العلمية حتى ولو كان التحدي الرئيسي الذي يواجهه هو خدمة الانسان والعمل على تقدمه .

غير أن الحقيقة نفسها موضع جدل فما هو حقيقة في زمان قد يكون خيالا في زمـان آخـر . فمثـلا القـول في علم النفس بثبات الاستعداد وارتباطه بالسن والنضج كان لا يقبل الشك في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ثم بدأ يظهر موقف مخالف . ويصدق هذا أيضا على أهمية الخبرات في السنوات الخمس الأولى (فرويد ، وبلوم ، وهنس) . أي القول بالمراحل الحرجة أو الحيوية ثم تغير هذا وظهر القول بأهمية جميع مراحل النمو وأهمية الأسرة .

ومـالم ندخل السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي في الاعتبار فان تطبيق النمـوذج العلمي العقلاني في تحديد المشكلة وحلها لن يكون ملائما في ترشيد الفعـل الاجتـماعي وتشكيل السياسة التي تمس مصالح الجماهير . وحتى حين ندخل في الاعتبار السياق ، فان المشكلات الاجتماعية لا تتشابه ، أي أننا لا نستطيع بالنسبة لها أن نقول قد حللنا هذه المشكلة ولن تصادفنا مرة أخرى . وقد يكون الهدف الأكبر ملاءمة أن نعمل على توفير المعلومات التي تساعد المجتمع على التخفف من مشكلة معينة في زمن معين .

ولكي نوضح هذا التعارض قد يكون من المناسب أن أشير إلى قضية مشهورة هي قضية مولر ضد ولاية أوريجون وتعتبر هذه القضية السابقة الأولى في استخدام

نتائج العلوم الاجتماعية في المحاكم . في عام ١٩٠٥ أصدرت المحكمة حكما ضد صاحب مغسلة تنظيف الملابس في مدينة بورتلاند في ولاية أوريجون لأنه خالف قانون الولاية الذي ينص على أنه «لايجوز تشغيل امرأة في مؤسسة ميكانيكية أو مصنع أو مغسلة أكثر من عشر ساعات في اليوم» ولقد استأنف مولر القضية أمام المحكمة العليا SupermeCourt ومثل الولاية وأعد الدفاع رجل قانون يسمى براندیس Brandeis وقد ذاعت شهرة هذا الدفاع .

لقد اعتمد براندیس على نوع راديكالي من الدفاع . بعد أن كلف مجموعة من الباحثين بجمع الحقائق التي نشرها خبراء في عمل المرأة . واستند على ما جمعوه في المرافعة التي قدمها للمحكمة ليدعم أربعة فرضيات هي :-

أ - ان الرجال يختلفون من الناحية الفسيولوجية وأن النساء أكثر تعرضا للضرر الناشيء عن عدم الانتظام في ظروف العمل .

ب - ان صحة النساء وسلامتهن وأخلاقهن تتعرض للخطر بصفة عامة نتيجة لزيادة ساعات العمل .

جـ - ان الفوائد الاقتصادية الناتجة عن أيام عمل قصيرة للنساء والتي تعود على صاحب العمل أكبر مما يعود عليه من أيام العمل الطويلة .

د - ان صحة الفرد والحياة البيتية يتحسنان إذا كانت أيام العمل قصيرة .

وعلى أساس هذه النتائج اقنع براندیس المحكمة بأنه ينبغي عليها أن تدعم القيود التي وضعتها الولاية على ساعات عمل المرأة .

ولقد خلقت هذه القضية عدة مشكلات ومخاوف ترتبط باستخدام نتائج العلوم الاجتماعية في المحاكم . ولقد بين براندیس للمحكمة أنه ليس هناك حاجة لكي نبحث في قضايا منهجية مثل الصدق والثبات في البحوث . أي أنه ادعى بأن البحوث الاجتماعية ذات فائدة عظيمة وقيمة للمحكمة بغض النظر عما إذا كانت هذه البحوث تلتزم بالمعايير التقليدية للموثوقية العلمية أم لا تلتزم بها .

وهذا الدفاع مثال للتأثير الواضح للسياق الثقافي والاجتماعي والسياسي .

وهذا الدفاع الذي اعتبر متحررا في زمانه لأنه حمى النساء من أثر الظروف الشاقة للعمل يعتبر الآن من قبل الحركة النسائية محافظا ، يقوم على التمييز والتفرقة بين الجنسين وغير مرغوب فيه . ولأن السياق القيمي قد تغير تغيرا واضحا ، قد تفسر هذه النتائج اليوم لتدعم قرارا قضائيا أو حكما مختلفا تماما . ذلك أنه إذا كانت هذه الساعات من العمل ضارة بالنساء فهي على الأغلب ايضا ضارة للرجال . وينبغي أن تكون ساعات العمل أقصر بالنسبة للجميع .

ويبدو أنه لا خلاص من مزج العلم بالقيم . صحيح أنه ينبغي أن نبذل كل الجهود للتميز بينهما والفصل غير أن إدراكنا بأن الفصل الكامل بينهما مستحيل لا يعني عدم وجوب بذل الجهد في هذا الاتجاه وهذه النقطة على أية حال تثير أزمة قيم لدى علماء النفس ليس من السهل حلها ، ذلك أنه على الرغم من أن من واجب علماء النفس أن يبذلوا كل جهد ليتجنبوا الخطأ والتحيز في تفسير بيانات بحوثهم ، إلا أن عليهم مهنيا وخلقيا أن يقدموا نظرياتهم وبياناتهم لصناع القرار وللجمهور العام . بل وعليهم أيضا أن ينادوا بما يعتقدون أنه في صالح الجمهور . ومشكلة القيم تتضمن أمرين في آن واحد هما :

أن الحقائق متغيرة ، وأن تعريفات المشكلات الاجتماعية متغيرة ويتوقف ذلك على الزمان والمكان والسياق ، إلا أن مصالح الجماهير ومراعاة اهتماماتها أمر هام .

ومن واجب علماء النفس أن يفصلوا بين ما تمت ملاحظته وما استبعدوه من هذه الملاحظات ولا يقدموا عبارات حاسمة وألا يدعو الحقائق تختلط بأحكامهم الاجتماعية والخلقية ، وألا يخفوا مجموعة القيم التي يقوم عليها اختيارهم للحقائق ، وألا يضمروا الشك والخلاف في الرأي حين يظهر ذلك من نتائج بحوثهم . أي أنهم لا ينبغي عليهم ان يخفوا حدود بحوثهم ، وكون نتائجهم تقريبية عندما تكون كذلك . وان يعترفوا بوجود فروض بديلة وتفسيرات أخرى غير ما يقدموه (Reppucci , 1984 pp: 147–151) .

كلمة أخيرة :-

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا بعد هذا العرض أن علم النفس من أكثر المشروعات الفكرية التي تمخض عنها العقل الانساني ، قدرة على التنمية الاجتماعية والتطوير . واذا أردنا أن نحقق تقدما كبيرا نحو هدفنا أي في فهم الظاهرات السلوكية والتنبؤ بها وضبطها فان مضامين ذلك في كل جانب من جوانب مجتمعنا العربي تثير الاعجاب وتستوجب الاهتمام .

ولعل أعظم ما يتحدانا كعلماء نفس هو كيف نعلم أن علم النفس علم نافع ، علم يؤدي إلى التطبيق والتطوير والتقدم .

المراجـــع

١ - هـ . **ايزيك** ، مشكلات علم النفس ، ترجمة جابر عبد الحميد جابر ، ويوسف محمود الشيخ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

٢ - **جابر عبد الحميد جابر** ، مدخل لدراسة السلوك الانساني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

٣ - **جابـر عبـد الحميـد جابر** ، سيكولوجية التعلم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .

٤ - **جابر عبد الحميد جابر** ، التقويم التربوي والقياسي النفسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

٥ - **جابـر عبـد الحميد جابر** ، نظريات الشخصية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

٦ - **جابر عبد الحميد جابر** ، **محمود ابراهيم الليثي** ، كتب اللغة الانجليزية ونمو الشخصية في المدرسة الاعدادية . اعيد للنشر في جابر عبد الحميد جابر ، دراسات في علم النفس التربوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

٧ - د . ب . **فان دالين** ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة نبيل نوفل وآخرين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

٨ - **فؤاد عبـد اللطيف أبو حطب** ، أزمة علم النفس في مصر ، في الكتاب السنـوي في علم النفس تصـدره الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، المجلد الرابع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .

٩ - **فؤاد عبـد اللطيف أبـو حطب** ، **فؤاد البهي السيد** ، عقل مؤمن وايمان عاقل ، الكتاب السنوي في علم النفس المجلد الخامس ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٦ م .

١٠ - محمد عثمان نجاتي ، حياتي مع علم النفس في مصر ، الكتاب السنوي في علم النفس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

١١ - مختار حمزة ، بعض تطبيقات علم النفس والدروس المستفادة ، الكتاب السنوي في علم النفس ، المجلد الخامس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

12. Anton, T. J. (1984). Policy Sciences and Social Sciences' reflections from an editor's chair. In G. McCall & G. Weber (Eds) Social Science and Puablic Policy: The Roles of Academic Disciplines in Policy Analysis (pp 201 – 214) Port Washington, N. Y.: Associated Feculty Press.
13. Ashton - Warner, S. Teacher. New York: Simon & Schuster, 1963.
14. AAtkinson, R. C. (1977). Reflections on Psychology's past and concerns about its future. American Psycholigist, 32 (3), 205-210
15. Bandura, A. (1974). Behavior Theory and the Models of Man. American Psychologist, 29 (12), 859–869.
16. Bouer, R. A. (1966). Social Psychology and the Study of Policy Formation. American Psychologist, 35 (9), 799 – 789.
17. Bevan, W. (1980). On Getting in bed with a lion. American Psychologist, 35 (9), 779-789.
18. Cicirelli, V. G. (1969). The Impact of Head Start: An Evaluation of the Effects of Head Start on Childrens Cognitive and Effective Development. Washington, D. C.: National Bureau of Standards Institute of Aplied Technology.
19. Costanzo, M. Archer, D., Aronson, E. & Pettigrew, T. (1986). Energy Conservation Behavior, American Psychologist, 41 (5), pp: 521-528.
20. Emmerich, W. (1973). Disadvantaged Children and Their First School Experiences ETS-Head Start Longitudinal Study. Princeton, N. J. Educational Testing Service.
21. Goldenson, R. M. (Ed.) (1984). Longman Dictionary of Psychology and Psychiatry, N. Y.
22. Greenberger, E. A. (1983). A researcher in the Policy Arena. The Case of Child Labor. American Psychologist, 38(1), 104-111.

23. Hayes, C. D. (Ed). Making policies for children: A study of the federal process (National Research Council Report), Washington, D. C. National Academy Press, 1982.
24. Hennigan, K., Flay, B., & Cook, T. (1980). Give me the facts: some suggestions for using social science knowledge in national policy making. In R. Kikk & M. Saks (Eds.) Advances in App-lied Social Psychology (vol.1), Hillsdale, N. J.: Erlbaum.
25. kiesler, C. A. (1980). Psychology and Public Policy In L. Bickman (Ed.) Applied Social Psychology Annual (vol.1) Beverly Hills, C. A.: Sage.
26. Kiesler, C. A. (1980) Mental health policy as a field of inquiry for psychology. American Psychologist, 35(12), pp. 1066-1080.
27. Koch, S. (1980). Psychology and its human clientele: Beneficiaries or victims. In R. Kasschan & F. Kessel (Eds) Psychology and society: In Search of Symbiosis. (pp. 30-32) N. Y. Holt, rinehart & Winston.
28. Lewis, O. (1961). Children of Sanchez. New York: Basic Books.
29. Libert, R. M. & Baron, R. A, Some immediate ‰Effects of televised violence on children's behavior. Developmental Psychology, 1972, 6 No. 3, 469-457.
30. Loftus, E. & Monahan, J. (1980). Trial by Data: Psychological Research as Legal Evidence. American Psychologist, 35 (3), 270-283.
31. Me cleland, D. C. (1978). Managing motivation to Expand hunman freedom. American Psychologist, 33 (3), pp 201-210.
32. Miller, G. A. (1969). psychology as a means of promoting human welfare. American psychologist, 24 (12). 1063-1075.
33. O'Donnell, J. M. (1979). The Crisis of Experimentstion in the 1920's: E. G. Boring and his uses of history. American Psychologist, 34(4) 289- 295.
34. Reppucci, N. D. (1984). Psychology in the Public Interest. In G. Stanley Hall Lecture Series A. M. Rogers and C. J. Scheiver (Eds). Vol. 5, APA.
35. Saks, M. J. (1978). Social Psychological Contributions to a Legislative Sub-Committee on Organ and Tissue Transjplants. American Psychologist, 33 (7), 680-690.
36. Smith, M. A. & Glass, G, A meata-analysis of psychotherapy outcome studies. American Psychologist, 1977, 32,752-760.

37. Valentine, J., Zigler, E. (1983). Head Start: A case study in the development of social policy for children and families. In Zigler, E., Kagan, S. & Klugmen, E. (Eds). Children, Families and Government (pp 266-280). Cambridge, England, University of Cambridge Press.
38. Weiss, J. (1976). Using social science for social policy. Policy Sciences Journal, 4, 234-238.